الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٥
الخميس، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشيدزه (جورجيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(د) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لبنغلاديش.

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نشارك في حوار بشأن تأثير العولمة والترابط وآثارهما على السياسات. والسياق الدولي الراهن يوفر فرصة للتفكير بشكل جاد. ونحن نأمل أن تؤدي الحكمة الجماعية المحصلة من خلال مداولاتنا إلى اعتماد تدابير للسياسات من شأنها أن تهيئ عالما تقل فيه الريبة والاضطراب عما خبرناه حتى الآن.

لقد طرحت العولمة والتحرير في وقت من الأوقات وكأنهما بلسما عالميا للشفاء من العلل يعودان بالنفع على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ثم بدا واضحا بسرعة أن فوائدهما لا تتحقق بدون تكلفة. وبسرعة أصبح معلوما أن التكلفة تقتصر في الغالب على غالبية البلدان النامية. وأن معظم آثارهما السلبية تتحمله البلدان ذات الاقتصادات الهشة.

لقد تعرضت البلدان النامية إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية، التي تراوحت بين أزمة الديون والأزمة المالية. وهذا يبين أن التكلفة - بالنسبة لمعظمها - تزيد على الفوائد. لقد تسبب الاضطراب المالي الذي وقع مؤخرا في حدوث مصاعب اقتصادية كبرى في عدد كبير من البلدان النامية، بينما نجت البلدان الصناعية من هذا إلى حد كبير.

ومما يثير قلقنا البالغ أن تدابير الإصلاح الاقتصادي التي أدت إلى المزيد من التكامل العالمي لم تؤد - بالنسبة إلى معظم البلدان النامية - إلى تقريب الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. بل اتسعت الفوارق في الواقع

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

سواء بين البلدان ذاتها أو بين الأغنياء والفقراء في داخل البلد الواحد.

وكان التحرير الاقتصادي المتسرع من العوامل الهامة التي أسهمت في حدوث الاضطراب المالي. فقد فتح عدد كبير من البلدان اقتصاداته للتدفق السريع لرأس المال. وفشلت تنميتها المؤسسية في ملاحقة خطى التغيير. وهذا يدعونا إلى التأمل. فالتكامل المالي عملية أكثر تعقيدا من تحرير التجارة.

وينبغي أن تفكر الجمعية العامة بشكل جاد في هذه المسألة الحيوية وهي تنظر في التمويل من أجل التنمية. ينبغي أن نركز على تنمية المؤسسات الكاملة النضج، بما في ذلك الصكوك القانونية، والآليات التنظيمية وتنمية القدرات الإشرافية. وهذا ينبغي أن يدعمه نظام مالي دولي قادر على الاستجابة بشكل كاف وقادر على منع حدوث تلك الأزمات وعلى احتواء آثارها، بما في ذلك إمكانية انتشارها بسرعة عبر البلدان والمناطق.

وتظل البلدان الأضعف هي الأكثر تأثرا، بسبب عدم وجود قدرات مالية ومؤسسية لديها قادرة على التعامل مع تلك الهزات الخارجية، التي يتعاظم تأثيرها في السياق الحالي الذي يتسم بانخفاض المساعدة الخارجية المنخفضة ونقص المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة عبء الدين الذي لا يمكن تحمله. وقد زاد من تفاقم الحالة انخفاض أسعار السلع الأساسية.

وتأثير هذا كله على استئصال الفقر سيكون بالغ الضرر. وستترتب على انخفاض أسعار السلع الأساسية الأولية عائدات أقل للمنتجين وستخفض عائداتهم إلى حد كبير. وستكون أكثر البلدان تأثرا بشكل خطير هي أقل البلدان نموا. وسيؤثر انخفاض الدخل تأثيرا خطيرا على قدرة حكومات أقل البلدان نموا على توفير احتياجات الإغاثة وإعادة التأهيل في حالة حدوث الكوارث. وفي بعض البلدان سيترتب على فقد الصادرات فقد فرص عمل، وبشكل خاص حيث يوجد قطاع صناعي متنام يعمل فيه عدد كبير من العمال. والكثير من هذه الصناعات تعمل بها نساء. وسيترتب على ذلك المزيد من تأنيث الفقر نظرا لفقد النساء لعملهن.

ومن المهم أن تكون هناك برامج عمل طارئة لحماية الاقتصادات الأكثر ضعفا، ولا سيما البلدان الأقل نموا، من آثار الاضطراب الاقتصادي العالمي. وينبغي النظر في المكونات الواسعة النطاق التالي ذكرها على أساس الأولوية: أولا، تدابير شبكة أمان، بما في ذلك المساعدة الطارئة، مثل المعونة الغذائية لدعم القطاعات الشديدة التأثر من السكان؛ ثانيا، دعم ميزان المدفوعات للبلدان الشديدة التأثر؛ ثالثا، إجراء زيادة فورية في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية؛ رابعا، إجراء تخفيض كبير في الدين الخارجي على أساس عاجل، في الوقت الذي تبذل فيه جهود جادة لإجراء خفض حاسم لعبء الدين بالنسبة لأقل البلدان نموا؛ خامسا، وضع تدابير تعويضية لتغطية الخفض في عائدات صادرات السلع الأساسية الأولية والانخفاض في التحويلات؛ وأخيرا، الرفع الفوري للحواجز التجارية التي تؤثر على أقل البلدان نموا. ونحن بحاجة إلى وضع خيارات للسياسات للاعتناء بهذه الأولويات الملحة.

إن مبدأ العولمة له نتائج اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا. والتأكيد على دور الأسواق المحررة حل محل المبدأ الرئيسي الذي كانت تقوم عليه المناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت من قبل بشأن المسائل الاقتصادية. لقد كانت التكلفة باهظة لكن الفوائد من الصعب ترشيدها. والبلدان الأكثر تأثرا غير معدة لامتصاص هزات التحرير وتشعر بآلام الاندماج. وينبغي أن يعاد إحلال التعاون الإنمائي الدولي الحقيقي بجدية لها ما يبررها على جدول الأعمال الإنمائي الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للسنغال.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بإجراء هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات - كمقدمة للمناقشة العامة الخاصة بالدورة الثالثة والخمسين - فإننا نتناول بالتأكيد، مقدما، واحدة من المسائل الكبرى التي من المقرر إثارتها في هذه الدورة.

إن الاضطراب الاقتصادي والمالي، وكذلك مخاطر التهميش التي تصاحب عملية العولمة، تبين بوضوح كبير أن هذه الظاهرة - علاوة على بعدها القصير والمتوسط الأجل - تستحق نهجا طويل الأجل سواء في مناقشاتنا أو في العمل الجماعي المشترك الذي يقوم به المجتمع الدولي. والواقع أننا في عالم أصبح قرية عالمية، وأصبح

ترابط الاقتصادات حقيقة موضوعية تحيل إلى عالم النسيان أي نهج انفرادي أو انتقائي إزاء تحديات العولمة.

إن العولمة تبدو عملية تتطور عبر خطوط تركز على اتجاهين متباعدين - أحدهما يوفر الفرصة، والآخر ينظر إليه بقدر كبير من الخوف بسبب مخاطر التهميش والاستبعاد التي يفرضها على الغالبية العظمى من البلدان النامية.

لكن، لأن العيش مع العولمة هو من حقائق الحياة الآن ولا يمكن لأحد أن يتجنبها، فإننا نحتاج إلى إعداد أنفسنا وإلى السيطرة على هذه الظاهرة. وأعتقد أن هذا هو الاهتمام الرئيسي للممارسة التي أتت بنا اليوم إلى هنا: أن نسعى، معا، إلى تحقيق استجابات انفرادية وجماعية لتحديات النظام الاقتصادي الدولي.

إن القوى الدافعة الأساسية لهذه الظاهرة معروفة. فهي توجد في جملة أمور، في سرعة تداول المعلومات، والتحرر المستمر لعوامل الإنتاج، والميل الواسع الانتشار لتحرير الاقتصادات الوطنية، وبصفة خاصة في التوسع الذي لم يسبق له مثيل في الشركات المتعددة الجنسيات التي يدعمها استثمار خاص هائل. علاوة على ذلك فإننا نعيش في عالم يعمل فيه التقدم التكنولوجي على تخفيض الحدود المادية على نحو متزايد إلى أدنى أشكالها الأساسية. ففي تاريخ البشرية كله لم يكن النظام الدولي أكثر انفتاحا وتكاملا مما نراه الآن.

إن اعتماد اتفاق مراكش بشر ببدء عصر جديد من الازدهار تعمل فيه الفرص الناشئة عن تحرير التجارة وإنشاء نظم تجارية متعددة الأطراف تقوم على الشفافية وإمكانية التنبؤ وسيادة حكم القانون، على ضمان تحسن واضح في الآفاق الاقتصادية لجميع البلدان.

إن سلسلة المؤتمرات الدولية الكبرى التي انعقدت خلال العقد الماضي توضح على ما يبدو أن المجتمع الدولي في نهاية المطاف سيجد في خطط العمل المتعددة التي اعتمدت بتوافق الآراء استجابة مشتركة لأنماط التنمية المستدامة وأنه في إمكاننا أن نأمل على نحو مشروع في أن نخطو بثقة إلى الألفية الثالثة. ومع ذلك فلئن كنا نتفق جميعا حول التوقعات والآفاق الهائلة للعولمة، فإن الحقائق تدفعنا اليوم إلى النظر إلى هذه الظاهرة نظرة انتقادية.

فالعولمة غير معروفة حتى الآن في عديد من البلدان النامية وهي مصدر للقلق بل هي شر لا بد منه. وبينما يتعين على هذه البلدان أن تشارك في مخاطر العولمة فإن الفرص التي توفرها العولمة لا يجري تقاسمها على نحو متكافئ. وهذه هي الحالة في مجال التجارة على سبيل المثال. ولئن كان الانفتاح على العالم الخارجي هو أحد المبادئ الرئيسية في النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد فإن عددا من الحواجز الجمركية وغير الجمركية لا تزال تعرقل وصول بضائع البلدان النامية إلى الأسواق الخارجية.

وفي هذا الصدد يبين التقرير الخاص بالحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٨ أن التعديلات في نظم التجارة الخارجية في عدد من البلدان لم تؤد إلى زيادة الدخل وفرص العمل بل على العكس من ذلك أدت إلى تقليلها، وكذلك الحال أيضا بالنسبة لتوزيع رأس المال الخاص الأجنبي. وفي بيئة تتسم بتخفيض لم يسبق له مثيل في المساعدة الإنمائية الرسمية فإن الاستثمارات الخاصة الأجنبية التي يتركز ٩٥ في المائة منها في ٢٦ بلدا فقط، لا تشكل على الإطلاق وسيلة يعتمد عليها لحفز نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة. ويمكننا أن نضيف أمثلة أخرى تتصل بتخفيض التعاون الدولي من أجل التنمية، مثل مشكلة المديونية وعدم التمسك بالالتزامات المالية لتنفيذ خطط العمل الكبرى التي أسفرت عنها المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا العقد.

ولئن كنا نؤكد الجوانب السلبية للعولمة التي تؤثر على البيئة الدولية، فإن وفد السنغال لا يود بالتأكيد أن يغفل الجانب الداخلي لمناقشاتنا. والواقع أننا مقتنعون بأن التعايش مع العولمة والاستفادة من الفرص التي توفرها يعني أنه من الحتمي أن يكون هناك جهد للتكيف على المستوى الوطني. والسلم والاستقرار السياسي شرطان أساسيان في هذا التكيف ولكنهما غير كافيين. إذ ينبغي أيضا أن نحدد إطار عمل سليما وشفافا لاقتصاد كلي تنافسي. كذلك لا بد من ضمان سيادة القانون وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحديث أجهزة الدولة والهياكل الأساسية للنقل والاتصالات. وبإيجاز علينا أن نزكي عقلية تنافسية وفي ظل تلك الروح النافسية ينبغي أن نعزز ونقوي هذا النهج.

ومع ذلك، ففيما بين أوهام دولة الرفاهية والحدود الواضحة لآليات السوق ربما كانت الاستجابة لتحديات العولمة، محاولة البحث عن أرضية وسطى تجمع في وقت

واحد بين قوة الخدمة العامة وحيوية القطاع الخاص. وإزاء التغيرات الجارية والتشكيك في الآليات التنظيمية التقليدية للمجتمع، ليس هناك شك في أن الدور التاريخي للدولة لا يزال هاما ولا غنى عنه في المجالات الحيوية لمكافحة الفقر وحماية القطاعات الأكثر ضعفا من سكاننا وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويبدو أن تعزيز عملية التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عن طريق خلق وتعزيز نظم اقتصادية كبيرة يوفر حلا معقولا خاصة في ضوء ضآلة حجم كثير من الأسواق الوطنية.

وينبغي أن نشير مرة أخرى إلى أنه إذا أردنا أن تكون هذه الجهود بناءة وفعالة فيجب أن تدعم على الصعيد الدولي باتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى إعادة التوازن في الميزان التجاري وإيجاد حل عالمي دائم لأزمة الدين وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

وأود في الختام أن أؤكد مرة أخرى مثال أفريقيا. وأعتقد أنه من المهم أن نغير نظرتنا لهذه القارة، وهي نظرة تتكون من أفكار جامدة مضللة تتصور أن أفريقيا هي مجرد منطقة نزاعات وإغاثة إنسانية. وهذه النظرة الساذجة للأمور تعزز بالتأكيد الصورة المشوشة بشأن أفريقيا وتوجد عدم الثقة لدى المستثمرين. لقد حان الوقت لنضع تصورا أكثر دقة للواقع الأفريقي بتوجيه الاهتمام إلى ما يمكن أن نسميه "الأغلبية المسالمة" للدول الأفريقية التي تنعم بالاستقرار السياسي والمصداقية الاقتصادية في ضوء التقدم الكبير الذي حققته هذه الدول وآفاقها الجديدة في المشاركة في التجارة العالمية في الأفكار والسلع والخدمات.

وحتى يكون لأفريقيا الجديدة دور في العولمة الاقتصادية فإنها تحتاج إلى نهج صوب العولمة يكون أكثر إنسانية، وذلك بتوفير فرص التعليم لشعوبها وتعزيز قيم العدالة والتضامن وزيادة فرص التنمية فيها. وبمساعدة البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا على الارتباط بشبكة الازدهار وتوفير الفرص في العالم المتقدم النمو يمكن أن نضمن على نحو حاسم وأكيد مستقبل كوكبنا.

هذا هو الهدف الأساسي لمناقشتنا. وهنا يكمن السبب الأساسي لمداولاتنا الخاصة بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لباكستان.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بتهنئة السيد أوبيرتي على انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. إن هذا الانتخاب بالإجماع هو اعتراف للدور الهام الذي تؤديه أوروغواي في الأمم المتحدة. وهو كذلك تعبير عن الثقة التي يضعها أعضاء الأمم المتحدة في قدراته.

وأود أن أنتهز أيضا هذه الفرصة لأشكر سلفة على توليه بكفاءة زمام إدارة الدورة السابقة للجمعية العامة، وعلى الدور الذي اضطلع به في تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى.

وأود أن أتشاطر مشاطرة كاملة البيان الذي أدلى به وزير خارجية إندونيسيا، السيد علي العطاس، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إننا نعيش في عالم متكافل على نحو متزايد. ويزداد ترابطنا من خلال تعهدات دولية ملزمة، وإقرار سياسات يمتد وقعها عبر الحدود الوطنية، ومن خلال تزايد التدفقات التجارية والمالية، ووجود أسواق أصبحت متكاملة تكاملا تاما على النطاق العالمي.

وبينما أسفر هذا التكامل المالي عن زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الخاص، إلا أنه ضاعف كذلك من احتمالات التأثر بالعوامل الاقتصادية. إن تعاقب الأزمات وانتشارها في العام الماضي قد سلطا الضوء على التقلبات السريعة لتلك التدفقات وكذلك على ما قد يبرز من مشاكل سيولة خطيرة بفعل تلك التقلبات السريعة في التدفقات المالية.

بيد أنه كانت هناك آثار إيجابية لا يمكن نكرانها للعولمة وللتحرر، وهي آثار تجلت في النمو المرموق في تدفقات التجارة والاستثمار في السنوات الأخيرة. إن عددا من البلدان النامية قد حقق دخولا فردية أقرب إلى دخول البلدان المتقدمة النمو. غير أن هذه الفرص كانت مصحوبة بتحديات خطيرة في البلدان النامية.

لقد شهدنا الجانب القاتم للعولمة. فأولا، إن ما شوهد في السنوات الأخيرة من زيادة في تدفقات التجارة والاستثمار قد تخطى معظم البلدان النامية. وثانيا، إن

رخاء من استفادوا، فيما يبدو من تلك الظواهر قد تبدى رخاء هشا. وثالثا، كانت العولمة مشفوعة بتأكيدات على الفروق في الدخول بين مختلف البلدان وفي داخل كل بلد، مع نشوء آثار سلبية واضحة على رخاء مجموعات واسعة من سكاننا. ورابعا، إن قوى السوق، التي أطلقت العولمة عنانها، لم تساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وخامسا، وأخيرا، إن الاندماج في الأسواق العالمية قد فرض عبئا ثقيلا جدا من التكلفة، خصوصا لعدم وجود شبكات أمان وافية للبلدان التي تواجه مصاعب اقتصادية.

إن تراكم الآثار الجانبية للعولمة قد يؤدي إلى سلسلة جديدة من الانقسامات الطبقية: انقسامات بين من يزدهرون في الاقتصاد المعولم ومن لا يزدهرون فيه؛ وانقسامات بين من يتشاطرون قيم ذلك الاقتصاد ومن هم أقرب إلى عدم مشاطرتها، وانقسامات بين من يستطيعون تنويع مخاطرة ومن لا يستطيعون ذلك. إن هذا المنظور ليس سارا، حتى للذين يوجدون على الجانب الرابح من الخط الفاصل بين جانبي العولمة. وإن تعميق الشقوق الاجتماعية والاقتصادية أمر سيضيرنا جميعا.

إن وقف العولمة أو عكس اتجاهها أمر غير واقعي وغير مرغوب فيه معا. ومع ذلك فإن العولمة ليست ظاهرة إما أن تؤخذ وإما أن تترك، بل يمكن إدارتها كي تخدم مصالح الجميع. بيد أن من نتائج العولمة وتنامي الترابط أن عددا متزايدا من القضايا لا يمكن أن تتصدى لها البلدان منفردة. ولذا نحتاج إلى استجابة عالمية لتحد عالمي.

إن التحدي ذو شقين: فأولا، إدخال الجميع في عملية إدارة العولمة؛ وثانيا، تحقيق الحد الأقصى من المنافع للجميع والحد الأدنى من الوقع السلبي للعولمة، خصوصا على البلدان النامية. ولمواجهة هذا التحدي نحتاج إلى استنباط آليات وسياسات ومؤسسات لإدارة شؤون العولمة لمصلحة الجميع.

ولحشد إمكانيات العولمة استطعنا أن نضع خطة متفقا عليها للتنمية. وقد آن الأوان الآن للبدء بحوار شامل لوضع تلك الخطة موضع التطبيق. وكي نكفل ألا تكون خطة التنمية مجرد إضافة إلى أرفف الكتب في الأمم المتحدة ينبغي لنا أن نطرح حوارا عالميا، لازدهار ورخاء عالميين، وبناء شراكة لإيجاد الوسائل لتنفيذ تلك الخطة.

توجد بعض المجالات ذات الأولية تحتاج إلى انتباه عاجل. فأولا، ينبغي إعطاء الأولية لتعزيز مقدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على معالجة موضوعات التجارة والمال والتنمية بطريقة متكاملة. وثانيا، ينبغي أن تجعل المؤسسات المسؤولة عن وضع قواعد عملية العولمة - أي صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي - أكثر ديمقراطية وشفافية. وثالثا، ينبغي بذل محاولة جادة لمعالجة الموضوعات المستديمة المتمثلة في الديون، وإمكانية التوصل إلى التكنولوجيا، وأموال التنمية. فما لم يحرز تقدم في هذه القضية النظامية والأساسية المتعلقة بالعدالة، يكون من المشكوك فيه أن يستطاع تحقيق أي تقدم ملموس نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية لأغلبية سكان العالم. ورابعا، يجب أن تأخذ القواعد الخاصة بالتجارة العالمية في الحسبان التباين الواسع في مقدرة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على التنافس في الأسواق العالمية.

إن جهودنا الجماعية لاستحداث آليات وسياسات لإدارة شؤون العولمة أمر لا يمكن تأجيله. ودون أن نبدو رسل شؤم، لا بد أن نلاحظ أننا على شفا أزمة اقتصادية عالمية ذات عواقب اجتماعية وخيمة. ولذا ينبغي لنا أن نشرع، بلا تأخير، في حوار جاد لتحويل مد العولمة بحيث تخدم قضية التنمية والسلام والازدهار للجميع.

وللبدء بهذا الحوار في أقرب وقت ممكن، ربما ننظر في عقد دورة مستأنفة للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، على المستوى الوزاري، للتصدي لتلك القضية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد لي سي - ينغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لما حدث في الآونة الأخيرة من اضطراب في الاقتصاد العالمي، فإن الحوار الرفيع المستوى حول موضوع الوقع الاجتماعي والاقتصادي للعولمة أمر جاء في وقته تماما. فالواقع أن العولمة قد غيرت العالم تغييرا كبيرا بحيث لا يوجد أي بلد محصن ضد الأحداث التي تقع في أية منطقة من مناطق العالم، والاضطراب المالي، سواء أكان في شرق آسيا أو روسيا، يمكن أن ينعكس على العالم كله. وحيث أن العولمة قد أصبحت اليوم اتجاها سائدا، فإن على العالم أن يستجيب بصورة جماعية لها، لتحقيق أكبر درجة من منافعها وأقل درجة من مخاطرها وتقلباتها.

إن بلدانا نامية كثيرة، خلال العقدين الماضيين، قد اعتنقت مبادئ الاقتصاد السوقي العالمي. ثم أن انتهاء الحرب الباردة قد سهل كذلك عملية تكامل الاقتصاد العالمي. إن اقتصادا عالميا، قائما على أساس قوى السوق، قد أتى، في هذه العملية، بإمكانيات هائلة. ثم أن التقدم التكنولوجي وازدياد تدفقات التجارة ورؤوس الأموال، قد فتحا الباب لفرص جديدة، خصوصا للبلدان النامية. غير أن العولمة، ولا سيما الدور المتنامي الذي تلعبه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، تستحدث الآن تحديات جديدة للبلدان النامية. وخطر التهميش إنما هو خطر حقيقي فعلا لكثير من تلك البلدان، خصوصا أقل البلدان نموا ولكثير من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

إن هذه التغيرات العميقة إنما تحتاج إلى نموذج جديد للتعاون على التنمية الدولية. ونحن نعتقد أن حوار اليوم الرفيع المستوى يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي في بحثه عن شراكة جديدة من أجل التنمية.

إن التكامل المالي هو أحد الملامح الرئيسية للعولمة. والواقع أن القضية ظلت منذ اندلاع الأزمة المالية الآسيوية في تموز/يوليه من العام الماضي تلح بشكل مستمر على أذهاننا، تذكرنا بمخاطر عملية العولمة وأخطارها. وصحيح أن أكثر البلدان تضررا منها كان ينظر إليها على أنها قصص نجاح للتنمية أفرزت عددا قليلا من العلامات الظاهرة على خلل من التوازن الاقتصادي، إلى أن جاءت الأزمة الأخيرة. غير أننا تواجهنا الآن الحاجة إلى إعادة النظر في الوعود التي لوح بها التحرير المالي وفي كفاية الهندسة المالية الدولية. فرغم تجربة الأزمة المالية الآسيوية التي فتحت أعيننا يبدو أن التكامل المالي العالمي أصبح جانبا لا مفر منه بالنسبة للبلدان النامية في مشاركتها في عملية العولمة.

ولقد علمتنا الأزمة المالية الآسيوية دروسا كثيرة. وأصبح وجود عدد معين من الشروط الأساسية أمرا ضروريا لأي بلد لكي يتحمل التمزقات الناتجة عن أسواق رأس المال المفتوحة ويتمتع بمزاياها. وهذه الشروط تشمل وجود إطار مؤسسي سليم، ونظام مصرفي جيد التنظيم، وأسواق رأسمالية ذات كفاءة. وفضلا عن هذا فقد برز رأي متوافق عليه بأن تحرير أسواق رأس المال ينبغي أن يتم بأسلوب حكيم ومنظم.

ومن الدروس الأخرى المستفادة من الأزمة الآسيوية، ضرورة تعزيز النظام المالي الدولي الحالي. وينبغي النظر بجدية في زيادة فعالية رصد تدفقات رأس المال الدولية ووضع نظام كفؤ للإنذار المبكر. ومن المفيد أن يأخذ المجتمع الدولي في اعتباره ضعف الأسواق المستجدة إزاء تدفقات رأس المال الدولية المغامرة والمتقلبة. وقد يحتاج إنقاذ الأسواق المستجدة من الوقوع ضحية للآثار المعدية لهذه الأزمة، إلى بذل جهود واعية وجماعية.

وجمهورية كوريا التي تأثرت بشدة بالأزمة الراهنة هي إحدى الحالات التي توضح فوائد العولمة وفرصها وأخطارها. والواقع أنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تواجه جمهورية كوريا حاليا فهي تواصل اتباع عملية العولمة. بيد أن هذا يتطلب وضع سياسات اقتصادية حكيمة وإطار مؤسسي سليم ونظام حكم صالح. وقد أجبرت الأزمة حكومتي على إصلاح هيكل اقتصادها. ويشمل إصلاح اقتصادنا تحرير أسواقنا المالية وإصلاح الجهاز التنظيمي المتعقل، وإعادة هيكلة نظام الحكم التشاركي، وزيادة الشفافية في جميع قطاعات الاقتصاد الكوري. ولتحقيق ذلك اتخذت بالفعل كثير من التدابير الجذرية في السياسة العامة ويجري الآن تنفيذها.

والفلسفة الأساسية التي طالما اعتنقها الرئيس كيم داي يونغ هي أن مبادئ الديمقراطية والسوق الحرة لا تنفصل. وهذه السياسة هي الكامنة وراء جميع تدابير الإصلاح المذكورة، وحكومتي مصممة على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية هذا العام بقصد وضع أساس سليم لإدامة الانتعاش واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكامل بحلول عام ١٩٩٩.

ومن أكثر جوانب العولمة نفعا إسهامها في استئصال الفقر من كثير من البلدان النامية عن طريق النمو الاقتصادي. والواقع أن مستويات معيشة شرائح هامة من السكان قد تضاعفت أربعة أضعاف في جيل واحد. ومع هذا تبقى مسائل معينة تتعلق بما إذا كانت العولمة المدفوعة بقواعد السوق لم تخلف وراءها كثيرا من الناس. فالثغرة في الدخول بين الأغنياء والفقراء في المجتمعات وبين البلدان تزداد اتساعا. ولا يشكل هذا الاتجاه مسألة أخلاقية فحسب بل ومسائل سياسية واقتصادية تتعلق بسلامة عملية العولمة.

ويتعين على الحكومات أن تصوغ سياسات تسمح بتوسيع القطاعات السكانية المستفيدة من العولمة. ويمكن أن يتم هذا بزيادة الاستثمارات الموجهة نحو التعليم الأساسي والخدمات الاجتماعية والبنى الأساسية الحيوية. وقد كشفت الأزمة الآسيوية صحة الكثير من هذه الشواغل الاجتماعية. وفي معظم الحالات كانت أقسى الضربات الناجمة عن الأزمة تنال أضعف قطاعات السكان أيضا وهم: النساء والأطفال والمعوزون. وما لم تكن هناك شبكات جيدة للسلامة الاجتماعية يمكن أن تصل المعاناة الإنسانية إلى مستويات مدمرة. ومن الجوانب المروعة لهذه الأزمة، الخطر الحقيقي المتمثل في تخريب ما تحرزه كثير من هذه البلدان من التقدم في سبيل الحد من الفقر. فيجب أن تسلم برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية باحتياجات الفقراء. ثم يجب ألا تنسى أبدا أهداف التنمية الطويلة الأجل.

ولقد كانت للأزمة الاقتصادية في بلدي عواقب اجتماعية قاسية أهمها الزيادة الحادة في البطالة. وتبذل حكومتي أقصى جهد، لدى تنفيذها للإصلاح الهيكلي، بغية ضمان العدل في تقاسم الأعباء بين جميع أفراد المجتمع، فهذا أمر حيوي بالنسبة لتعبئة الدعم الشعبي لعملية الإصلاح. واللجنة الثلاثية التي تتألف من ممثلي رجال الأعمال والعمال والحكومة، هي وسيلة هامة لبلوغ هذا الهدف. كما أن حكومتي تقوم الآن بتوسيع شبكة السلامة الاجتماعية في البلد بغية حماية الفقراء والعمال المشردين حديثا.

وفي الآونة الأخيرة يغطي التشديد على أهمية السوق على أهمية الدولة وسياساتها العامة. وإذا كان دور الدولة ووظيفتها يتطوران في بيئة دولية سياسية واقتصادية دائمة التغير، فهي لا تزال تقوم بدور هام في تشكيل تنمية المجتمع وأصبحت السياسة العامة السليمة حيوية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لتحديد القدرات والمزايا الاقتصادية التي تجنيها المجتمعات في نظام العولمة هذا. ثم إن التماسك والتناغم بين السوق والدولة أمران أساسيان في مواجهة التحديات التي تثيرها العولمة. ويتضمن هذا أنه يتعين على الحكومة وهي تكفل العدل والشفافية والبيئات القائمة على القانون من أجل كفاءة أداء الأسواق، أن تكون قادرة على فرض الإشراف الحكيم على تجاوزات السوق وتوفير الحماية لسكانها بصفة عامة.

ويمكن للمنطق نفسه المنطبق على دور الدولة أن ينطبق أيضا على المجتمع الدولي في مواجهة تحديات التنمية في عصر العولمة. وأصبح تعزيز التعاون الدولي والشراكة من أجل التنمية، على أساس المنفعة المتبادلة وتقاسم المسؤولية مسألة أساسية أكثر منها في أي وقت مضى لسلامة توجيه اقتصاداتنا نحو الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للجميع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء أنه لا يزال أمامنا ٢٦ متكلما مدرجين على القائمة. ولكي تستطيع الجمعية الاستماع لباقي المتكلمين أناشد الدول الأعضاء مرة أخرى أن تتعاون وأن يكون مفهوما أن بياناتهم ينبغي ألا تزيد عن سبع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جامايكا.

الآنسة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحوار الرفيع المستوى الذي يبدأ اليوم يمثل خطوة هامة في سبيل تعزيز التعاون الدولي. ووفدي واثق من أن تبادل الآراء الصريح والعلني على مدى هذين اليومين سيثمر نتائج إيجابية ونحن نستكشف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وتأثيرها على السياسة العامة.

أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به وزير خارجية اندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لا يوجد بلد ممثل هنا لم تطله آثار العولمة، سواء كانت إيجابية أم سلبية. وحقيقة أن الأمم المتحدة أعطت أولوية لمناقشة هذه القضية تكتسي مغزى هاما، لأن المنظمة لها دور محوري في حفز وتعزيز التعاون والشراكة الدوليين. والحقيقة هي أن واقع الترابط يملي علينا أن نتعاون وأن نعتمد نهجا متعدد الأطراف يراعي مصالح جميع الدول.

لقد برزت ظاهرة العولمة بوصفها الموضوع الاقتصادي السائد في هذا العقد. وهي ليست بظاهرة جديدة، فالأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/53/1) يلمّح إلى أن الأنشطة المترابطة ذات النطاق العالمي موجودة منذ قرون، ولكن العولمة بشكلها المعاصر شيء جديد. فقد شهدنا توسعا في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود الوطنية، وتعمق التكامل الاقتصادي، وزيادة الانفتاح الاقتصادي، وتنامي الترابط الاقتصادي بين

البلدان في الاقتصاد العالمي. وشهدنا أيضا سرعة تطور وانتشار التكنولوجيا والمعلومات والأفكار وتنقل الناس عبر الحدود الوطنية.

والاتجاهات في عملية العولمة أتاحت لبعض البلدان النامية فرصا سمحت لها بتسريع معدلات تنميتها وتوسيع نطاق خياراتها. وهي تتصل أساسا بتخفيض الحواجز أمام التجارة العالمية وزيادة حرية تنقل الشركات عبر الوطنية، وإلغاء المركزية في عمليات الإنتاج والوصول إلى أسواق رأس المال.

وكان لعملية العولمة آثار إيجابية وآثار سلبية أيضا على البلدان النامية. فقد حدث نمو وتوسُّع في بعض البلدان ولكن البعض الآخر شهد تدهورا وتهميشا. وزادت التفاوتات في الدخول فيما بين البلدان وداخلها، وتفشَّت البطالة في كثير من البلدان، واتسعت الفجوة بين البلدان النامية ككل والبلدان المتقدمة النمو بسرعة في السنوات الأخيرة. والواقع الصارخ هو أن فوائد العولمة لم تكن متكافئة في انتشارها.

ونحن في منطقة البحر الكاريبي نسلم بأهمية عملية العولمة، ولكننا ما زالنا قلقين من الاتجاه المتعاظم نحو الحمائية التي أثرت على مستويات الوصول إلى أسواق السلع والخدمات. والوصول إلى الأسواق، بالنسبة لنا وللعديد من البلدان النامية الأخرى، هو أحد أهم المكونات الأساسية للتجارة الدولية، وهو أمر حيوي بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الاقتصادات الصغيرة التي تتفاقم جوانب ضعفها بفعل وصولنا المحدود إلى الأسواق، وضيق قاعدة الموارد، وصغر الحجم، وعدم كفاية مستويات تنمية الموارد البشرية، والتعرض للكوارث الطبيعية.

إلا أن آثار العولمة تتجاوز بكثير الآثار الاقتصادية. فقد شهد العديد من البلدان النامية تكريس الفقر وانحطاط قيمة البشر. ووفد بلدي يوافق على القول بأن زيادة الاعتماد على قوى السوق وسيطرة هذه القوى، مقرونة ببرامج التكيُّف الهيكلي الاقتصادية، أدت إلى تآكل شبكات الأمان على الصعيدين الوطني والمحلي، وإلى تقلص توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد ساهم ذلك في زيادة حرمان المحرومين. ونوافق أيضا على أن العولمة يجب أن تتوخى نهجا مسؤولا اجتماعيا، وأن يكون لها وجه إنساني.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ إلى أنه ينبغي إدراج التنمية البشرية في صلب المناقشة المتعلقة بالتنمية الشاملة، وإضفاء الطابع الإنساني على أولويات التنمية. ويلاحظ التقرير أيضا أن العالم، على الرغم من صعوباته الاقتصادية، لديه من الموارد ما يكفي ويزيد لتسريع التقدم للجميع في مجال التنمية البشرية، واستئصال شأفة أسوأ أشكال الفقر. والنهوض بالتنمية البشرية ليس عملية باهظة الثمن. وبالتالي ينبغي أن تسعى العولمة إلى التركيز على البعدين الإنساني والاجتماعي حتى يكون الملعب أكثر استواء مما هو عليه الآن. فالتهميش المستمر الذي تتعرض له بعض البلدان لن يؤدي إلا إلى تعميق الفقر وتوسيع الفجوات القائمة.

كيف لنا إذن أن نعالج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عملية العولمة؟ يجب أن ندرك أن المشاركة في الاقتصاد العالمي تقتضي منا تقييم واقع الوضع الدولي الراهن والتسليم بأن الاتجاه نحو الترابط العالمي اتجاه لا رجعة فيه. ويتعيَّن علينا إذن أن نسعى إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات التجارة، والوصول إلى الأسواق، والتمويل، وأن نشجع نشر تدفقات رأس المال على نطاق أوسع، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق المالية الخاصة.

وعلينا أيضا أن نشجع على وجود عولمة أكثر اتساما بالمسؤولية الاجتماعية، عولمة تقوم على قواعد ومعايير متفق عليها لحماية حقوق الفرد. وعلينا أن نستثمر في تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم الموجَّه نحو اقتصاد قوامه المعرفة. وعلينا أيضا أن نسعى إلى إزالة أوجه الخلل القائم في الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، والذي يمنع البلدان النامية من تحقيق مزاياها النسبية، واندماجها في النظام الاقتصادي العالمي.

وعلينا أن نفحص تركيبة المؤسسات المالية الدولية بغية تعزيز القدرة على رصد تدفقات رأس المال، ولا سيما التدفقات قصيرة الأجل، حتى نخفف من ضعف البلدان النامية أمام آثار التدفقات المتقلبة. وينبغي كذلك أن نكفل وجود مزيد من المرونة في تطبيق هذه المؤسسات الدولية للسياسات، ومزيد من الحساسية تجاه احتياجات البلدان النامية. وعلينا أن نضمن وجود مستويات كافية من الدعم التقني والمالي لتمكين البلدان من التواؤم والتكيف مع الوضع العالمي الراهن.

وأخيرا، علينا أن نجعل العولمة تعمل لصالح النمو الاقتصادي المطرد، وتحسن توزيع الدخل لتحقيق التنمية المستدامة لجميع شعوبنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد كازاخستان، اسمحوا لي أن أهنئ السيد أوبيرتي على انتخابه، وأن أعرب عن اقتناعنا بأن الحوار الرفيع المستوى بشأن التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة، بل وكل أعمال هذه الدورة، ستمضي قدما، في ظل قيادته الحكيمة، على نحو مثمر ومنتج.

في وضع يتسم بزيادة مستمرة في ترابط النظام الاقتصادي العالمي وبانفتاح الحدود، نجد أن عملية العولمة التي أصبحت ظاهرة للعيان في جميع مجالات العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤثر تأثيرا هائلا على نظم الدول القومية. لقد أصبحت العولمة أحد العوامل الرئيسية للتنمية في عالم اليوم. وفي هذا الصدد، نرى أنه لا بد من إيلاء أهمية قصوى للحاجة إلى تعزيز الأطر المعيارية والتشريعية والتنظيمية التي تكفل الاستقرار والقدرة على التنبؤ في الاقتصاد العالمي. وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يشير، وعن حق، في جملة ما يشير إليه، إلى أن العولمة تنطوي على إمكانية هائلة لتحسين حياة الناس، ولكنها في الوقت ذاته يمكن أن يكون لها تأثير سلبي أيضا. وأحد الأمثلة على ذلك عدم وجود تنظيم للأسواق المالية على الصعيد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية طائلة لا في آسيا وحدها بل أيضا في الاتحاد الروسي وبلدان أخرى في العالم.

إن عملية تشكيل النظام التجاري الدولي التي بدأت منذ ٥٠ عاما بناء على مبادرة الأمم المتحدة، أسهمت إسهاما منقطع النظير في النمو الاقتصادي الدولي. وكانت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مرحلة هامة في تطوير العلاقات التجارية الدولية.

وفي الوقت نفسه، رغم التقدم المحرز في هذا المجال، لا تزال حواجز التعريفة الجمركية المباشرة وغير المباشرة قائمة مما يؤثر على عدد كبير من السلع التي يشكل بعضها سلعا تصديرية هامة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة في رأينا لبذل المزيد من الجهود المتعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك مواصلة الحوار بين المشاركين في العلاقات التجارية، وقيام وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بنشاط مشترك لكفالة المزيد من التحرير في ميدان التجارة الدولية، مع ضرورة زيادة المساعدة التقنية للبلدان النامية.

إن تعزيز التعاون الدولي داخل الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية أمر ذو أهمية حيوية بالنسبة لكازاخستان، وذلك في المقام الأول نظرا لموقع بلدنا الجغرافي ـ السياسي الكائن في قلب قارة أوراسيا وفي منطقة ذات احتياطيات كبيرة من المواد الخام المعدنية والهيدروكربونات. وخلال سنوات استقلال كازاخستان السبع، حدث تغيُّر تام في نظام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد. وأحدث تثبيت الاقتصاد في مجال الاقتصاد الكلي أثرا إيجابيا على النشاط الاستثماري. فقد طرأت زيادة في الإنتاج. وتولي الحكومة أولوية لإنشاء مجمع صناعي موجه نحو التصدير. وتهتم كازاخستان اهتماما عظيما بمسائل اجتذاب أحد أهم أشكال رأس المال الأجنبي واستخدامه استخداما فعالا في المرحلة الراهنة، وهو ما يدخل البلد عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا السياق، يُنمى التعاون مع طائفة كاملة من المنظمات المالية والاقتصادية الدولية. وتعد كازاخستان نفسها بنشاط للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

إن الاستراتيجة من أجل تنمية كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠، التي اقترحها الرئيس نور سلطان نزار بابيف في رسالته إلى شعب بلادي، تنص على أن إحدى الأولويات على المدى الطويل لتنمية الجمهورية هي النمو الاقتصادي على أساس تطوير اقتصاد سوقي. والهدف الرئيسي لكازاخستان في المجال الاقتصادي الخارجي هو تحقيق الاندماج السريع في العلاقات التجارية العالمية، ودخول سوق السلع والخدمات ورأس المال العالمية، واستغلال فوائد تقسيم العمل الدولي. وفي هذا السياق، فإن الأنشطة المشتركة للأمم المتحدة مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى التي تهدف إلى تعزيز أداء أكثر فعالية وعدلا للاقتصاد العالمي، أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة لنا، كما هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

إن جمهورية كازاخستان، التي تشغل إقليما شاسع المساحة يكاد يبلغ ٣ ملايين كيلومتر مربع، والتي تقع على

ملتقى طرق في أوراسيا، تولي أهمية خاصة لحل مشكلة الوصول إلى طرق التجارة العالمية، وتقوم، بالتعاون مع باقي المجتمع الدولي، باتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الاتجاه. ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلدنا مسائل تنمية الهياكل الأساسية للنقل في منطقة آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد تعرب كازاخستان عن تقديرها العميق لجهود الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المتخصصة، لا سيما جهود مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تبذلها لإقامة نظام العبور والنقل في دول آسيا الوسطى غير الساحلية.

وثمة دور هام في مجال تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول تقوم به المنظات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، يولي بلدنا أهمية عظيمة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص من أجل اقتصادات آسيا الوسطى الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويهدف البرنامج إلى مساعدة دول آسيا الوسطى على زيادة تعاونها المتبادل، وتحفيز التنمية الاقتصادية والاندماج في اقتصادات البلدان الأوروبية والآسيوية.

وبغية إقامة مجال اقتصادي واحد داخل أقاليم ثلاث دول من آسيا الوسطى، وهي أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، اعتمد برنامج للعمل المشترك ينص على مواءمة التشريعات الوطنية وإقامة منطقة تجارة حرة وحل مشاكل تنظيم العملات ونظم التعامل بين المصارف.

إن كازاخستان عضو في منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمية. وبالنسبة لكازاخستان، التي ستتولى رئاسة تلك المنظمة لفترة السنتين المقبلتين، فإن أنشطة منظمة التعاون الإقليمي لها أهمية عظيمة. إن وثيقة إعلان ألماتي والوثائق الأخرى التي اعتمدت في مؤتمر القمة الخامس لتلك المنظمة، الذي عقد في أيار/ مايو ١٩٩٨، تيسر زيادة تكثيف التعاون بين دول المنظمة وتهيئة مناخ تجاري مؤات لتنمية الروابط بين الدول الأوروبية والآسيوية.

وتطبق كازاخستان سياسة ترمي لتوسيع تنظيم التعاون التجاري والاقتصادي مع بلدان رابطة الدول المستقلة. والاتفاق المؤقت بشأن التجارة والمسائل ذات الصلة، الذي وقع بين كازاخستان والاتحاد الأوروبي، مكّن من تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأوروبية.

إن رئيس كازاخستان نور سلطان نزار باييف أكد بصفة خاصة، في خطابه في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، أنه:

"فقد كان من نتائج عولمة العلاقات الدولية ضرورة التخلي عن الأفكار النمطية القديمة والنهج التكنوقراطية ومحاولات تحقيق النمو الاقتصادي بأي ثمن. لذلك كان من المهم جدا الالتزام الصارم بمبادئ إعلان ريو التي تكفل تحقيق النمو الاقتصادي في إطار من العلاقة الضرورية بعمليات التنمية الاجتماعية والأمن البيئي". (A/S-19/PV.1، الصفحة ٢٨)

ورغم الصعوبات الاقتصادية الموضوعية، التي يقتضي التغلب عليها قيام الدول بتركيز موارد وجهود كبيرة، تبذل حكومة كازاخستان جهدا للقيام بأنشطة اقتصادية داخلية على أساس استخدام متأن ورشيد للطبيعة يدمج مقتضيات حماية البيئة في سياستها الاقتصادية. وعلى صعيد الدولة، تقر كازاخستان بأن الأمن البيئي يمثل أحد المكونات الاستراتيجية للأمن الوطني. ووضعت في كازاخستان برامج لإعادة تأهيل بحر آرال الذي جف وموقع سيميبالاتنسك السابق للتجارب النووية، ويجري وضع مشاريع لمكافحة تلوث الجو.

إن العولمة تبرز الطابع المتكامل للعمليات العالمية المعاصرة. ونحن على اقتناع بأنه في ظروف عالم مترابط على نحو متبادل، لا يمكن أن تعالج أية مشكلة من منطلق مصالح دولة واحدة أيًّا كانت. ونظرا لأهمية هذه العمليات، فإننا ندعم الجهود الدولية الرامية إلى كفالة التقدم والرفاهية والأمن للجميع. ونحن نشيد بالدور الرائد الذي تؤديه الأمم المتحدة في حل المشاكل التي ننظر فيها

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيقوم رئيس وفد كينيا في الوقت الملائم بتقديم التهانئ الحارة إلى السيد ديدييه أوبيرتي على انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. ومع ذلك، أشكره على ترؤسه هذا الحوار الهام الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة. إن كينيا تؤيد تمام التأييد القرار حسن التوقيت الذي اتخذته الجمعية العامة بعقد هذا الحوار

رفيع المستوى لمدة يومين بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة وفقا لقراراتها ٤٨/١٦٥، و ٤٩/٩٥، و ٥٠/١٢٢، و ٥١/١٧٤، و ٥٢/١٨٦. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام على ملاحظاتها الاستهلالية المفيدة.

إن وفدي يشارك في تأييد الآراء التي أعرب عنها وزير خارجية إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند الهام المعروض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

إننا ندرك أن العولمة المتنامية المقترنة بتحرير الاقتصاد العالمي قد زادت من أهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية السريعة والمستدامة. وحقيقة أن غالبية البلدان النامية، بما فيها كينيا، لا تزال غير مستعدة تماما للتعامل مع هذه العملية. ومع اعترافنا بأن إنشاء اقتصاد عالمي حقا قُدِّم بوصفه أكثر الوسائل صلاحية لنشر فوائد العولمة والتحرير، فنحن نلاحظ أنه لم يخفف من مد الفقر المتزايد أبدا في العالم. ولهذا فإن من الضروري ألا يدخر أي جهد على جميع الأصعدة للمساهمة في تهيئة شراكة إيجابية تستهدف استئصال الفقر في البلدان النامية. وبالتالي، ينبغي توجيه جهود التعاون الدولي المدروسة لكفالة الاقتسام المنصف لفوائد العولمة. وبدون هذه الجهود المتضافرة، سيزداد تهميش البلدان الفقيرة والضعيفة.

إن المديونية الخارجية لا تزال عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية في أفريقيا وأقل البلدان نموا. ومختلف التدابير المتخذة للتخفيف من حدة الديون لم تكن كافية لتذليل هذه العقبة. لذلك تعلق كينيا أهمية كبرى على ضرورة القيام على نحو عاجل بتنفيذ حلول دائمة وفعّالة ومنصفة وذات توجه نحو التنمية لمشكلتي الديون الخارجية وخدمة الديون في البلدان النامية، ولا سيما أشدها فقرا وأثقلها دينا، وعلى مساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة. وندعو بقوة أيضا إلى الوفاء بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه دوليا وهو نسبة ٠,٧ في المائة، وتوفير موارد جديدة وإضافية من أجل تحقيق التنمية في البلدان النامية.

إن الأمم المتحدة تشغل مركزا فريدا يؤهلها للتصدي لتحديات تعزيز التنمية في سياق عولمة الاقتصاد العالمي وتعميق الترابط فيما بين الدول. ويجب أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي وأكثر فعالية وكفاءة في تعزيز وتقوية التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وفي توفير الإرشاد لوضع السياسات المتعلقة بمسائل التنمية العالمية. ولقد عقدت الأمم المتحدة عددا من المؤتمرات العالمية الرئيسية بشأن مسائل إنمائية هامة. ومن الضروري الوفاء بالأهداف والالتزامات التي تم التوصل إليها في هذه المؤتمرات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية، خاصة في وضع أنظمة تجارية متعددة الأطراف منفتحة ومنصفة وغير تمييزية، وكذلك في توفير إطار للاستثمار ونقل التكنولوجيا والتمويل.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، شرعت كينيا، بالتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة، في إحياء ترتيب التعاون في شرق افريقيا، وسيسهم إنشاؤه في تكامل الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وفي الختام، تعتقد كينيا اعتقادا راسخا أن إطاري التعاون القائم حاليا والذي سيقوم في المستقبل بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب، يشكلان عنصرا هاما للتعاون الدولي من أجل التنمية، وهما أساس ضروري لكفالة اندماج ومشاركة البلدان النامية على نحو فعال في آليات تنظيم إدارة الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، ندعو إلى إنشاء نماذج أكثر إيجابية تستجيب لاحتياجات البلدان النامية فيما تعزز التعاون من أجل تحقيق التنمية عن طريق الشراكة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للصين.

السيد تشِن هوا صُن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يكتنف الاقتصاد العالمي اليوم الاضطراب وعدم اليقين. وهذه الظاهرة المستجدة أصبحت محور اهتمام المجتمع الدولي. لذلك، فإن هذا الحوار الرفيع المستوى الذي يجري في الأمم المتحدة، وهي أكثر المنظمات الحكومية الدولية تمثيلا، من أجل بحث الفرص والتحديات الناجمة عن العولمة الاقتصادية، لا يأتي في الوقت المناسب فحسب، وإنما هو أيضا ضروري للغاية.

إن عولمة الاقتصاد الدولي سمة أساسية للتنمية الاقتصادية القائمة حاليا في العالم، وهي أيضا اتجاه للتنمية الاقتصادية لا يمكن عكس مساره، وهو مستقل عن أي إرادة بمفردها. فالعالم اليوم عالم منفتح. وليس بوسع أي بلد أن يطور اقتصاده الذاتي بمعزل عن بقية

العالم. ولا يمكن لأي بلد أن يغتنم هذه الفرصة التاريخية ويحقق أهداف تنميته الاقتصادية والاجتماعية إلا عن طريق اتخاذه المبادرة في ضوء ظروفه الوطنية الخاصة به، وتكييف نفسه مع منحى العولمة الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نسلّم بأنه بالإضافة إلى تهيئة الفرص، فإن العولمة الاقتصادية تثير أيضا تحديات قوية يمكن أن تنطوي على عواقب وخيمة. ويصدق هذا تماما على عدد كبير من البلدان النامية المتضررة في المنافسة العالمية التي يتصدرها تقدم العلم والتكنولوجيا. وإذا لم تتصد لهذه المشاكل على نحو مناسب وتسعى إلى جني المكاسب مع تجنُّب الآثار الضارة، فستعوق مساعيها الإنمائية قيود شتى، وسرعان ما تتبدد الثروة التي جمعتها.

إن الأزمة المالية الحاصلة في بعض البلدان الآسيوية تواجهنا مرة أخرى بهذه الحقيقة المرّة. فالأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها الأزمة في أكثر البلدان النامية تأثرا هي أضرار جسيمة، والأزمة لا تزال موجودة. وأهم عمل يتعيَّن أن نقوم به الآن هو مساعدة هذه البلدان على الخروج من الأزمة، واستئناف تنميتها الاقتصادية والاجتماعية السليمة. والصين تسهم إسهاما هاما في هذا الصدد، وستظل تسهم في ذلك. ونحن نشارك بنشاط في برامج المساعدة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية إلى البلدان المتأثرة بالأزمة.

وبغية الإسهام في استقرار الحالة في المنطقة، وفي تهيئة ظروف تفضي إلى عودة البلدان المتأثرة إلى مسار التنمية، التزمنا بعدم تخفيض قيمة عملتنا. وللسبب نفسه، قررنا أيضا الإبقاء على معدل للنمو عالٍ نسبيا. وفي الوقت نفسه، يجب التأكيد على أن أثر الأزمة المالية الآسيوية هو أثر عالمي ويتطلب أن يبذل المجتمع العالمي جهودا متضافرة من أجل إزالة عواقبه بصورة كاملة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو الرئيسية التي لها تأثير كبير على الاقتصاد في المنطقة الآسيوية بصورة خاصة، أن تتخذ في أسرع وقت ممكن تدابير سياسية بنّاءة من أجل تقديم إسهامها الواجب لتحقيق استقرار الحالة وإعادة تنشيط الاقتصاد في المنطقة.

وينبغي أن تؤدي الأزمة المالية الآسيوية بنا إلى فهم أفضل للحالة عموما. فهي تقتضي منا اعترافا واضحا بالآثار الضارة المحتملة الناجمة عن العولمة الاقتصادية وبالتحديات التي تشكلها لأمننا الاقتصادي الوطني. ولن يكون بوسعنا أن نتفادى حدوث مآسٍ مشابهة في المستقبل إلا بالتفكير مليا وباتخاذ تدابير مضادة هامة.

أولا، إن العالم عالم متنوع. فالبلدان تختلف اختلافا كبيرا في ظروفها الوطنية الخاصة، ومستويات تنميتها وكثير من المجالات الأخرى. وفي عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، لا يسع البلدان أن تتبع نموذجا وحيدا للإصلاح والانفتاح. ولا يمكن لبلد ما أن يتمتع بنمو اقتصادي سليم، واستقرار اجتماعي وازدهار، إلا انطلاقا من ظروفه وأولوياته الوطنية الخاصة. وهذا المبدأ الأساسي ينبغي فهمه واتباعه، ليس من قِبل البلدان التي تمر بعملية إصلاح وانفتاح فحسب، بل وأيضا من قِبل المجتمع الدولي بأسره.

ثانيا، ينبغي أن يكون الإصلاح الداخلي في بلدٍ ما وانفتاحه على العالم الخارجي عمليتين تتمم إحداهما الأخرى وأن يمضيا بطريقة تدريجية ومنظَّمة. وهي مسيرة طويلة لا يمكن إنجازها في مرحلة واحدة. ونحن نعلم هذا علم اليقين من تجربتنا. فطوال السنوات العشرين الماضية أو نحوها، منذ اعتماد سياسة الإصلاح والانفتاح، تمضي عملية الإصلاح التي اعتمدناها والتي ترمي إلى إنشاء اقتصاد السوق على طريق التقدم في ميادين شتى. فنظام التحكم الجديد على مستوى الاقتصاد الكلي آخذ في التبلور، ودور السوق باعتباره أساسا لتوزيع الموارد يتعزز تعزيزا كبيرا. ونحن نرى أن الانفتاح في مختلف الميادين ينبغي تنفيذه على مختلف الصُّعد وبأولويات مختلفة، وينبغي أن يمضي خطوة فخطوة بغية غرس الحيوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي توخي الحذر وحل المشاكل الجديدة عن طريق التعميق والتحسين المتواصلين للإصلاح والانفتاح.

ثالثا، إن العولمة الاقتصادية هي عملية ترابط بكل ما في الكلمة من معنى. وبما أن المشاكل تنتشر بسرعة كالعدوى، فإن وجود أزمة في مكان معين قد يتسبب في معظم الأحيان في حدوث اضطرابات في جميع أنحاء منطقة ما أو حتى حول العالم. والمحن التي يعانيها بلد أو منطقة ما قد تتوسع لتشمل بلداننا ومناطق أخرى. وفي المد الذي تشهده العولمة الاقتصادية، فإن التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي لا يمكن أن تتحقق بدون قيام تعاون دولي أعمق وأوسع. ومن الضروري تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية مسؤولة من جانب البلدان المتقدمة النمو،

وأن يكون ذلك عنصرا هاما في التعاون الاقتصادي الدولي الجديد.

وأخيرا، ينبغي التأكيد على أن البلدان النامية تسعى جاهدة للإنضمام إلى عملية العولمة الاقتصادية من موقع المتضرر وفي ظل شروط غير متساوية. وهذه البلدان ذات القدرة الضعيفة على مواجهة الأخطار في المجال الاقتصادي وغيره، تحتاج إلى دعم دولي كبير. وفي الوقت الراهن، لا يزال عدم الإنصاف قائما في العلاقات الاقتصادية الدولية. والقواعد الجديدة للعبة في المجالات الاقتصادية والتجارية والبيئية لم تعكس اهتمامات البلدان النامية بطريقة منصفة ولم تبد أية دلائل على تضييق الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وتتعرض بعض البلدان النامية لخطر حقيقي يتمثل في تهميشها في عملية العولمة.

ولهذا ينبغي لدى صياغة ما يسمى بقواعد اللعبة الجديدة بذل الجهود لكفالة الاشتراك الفعال للبلدان النامية، وينبغي إيلاء اعتبار كاف لمشكلاتها الخاصة. وينبغي تعزيز المساعدة المالية والتقنية وغيرهما من أنواع المساعدات للبلدان النامية من أجل زيادة بناء القدرات لديها. ولا يوجد أي افتقار لتوافق الآراء في المجتمع الدولي في هذا المضمار. أما الأمر الأساسي الآن فهو توفر الإرادة السياسية للتقيد بالالتزامات التي قطعت فعلا. وللبلدان المتقدمة النمو قادرة تماما على احترام التزاماتها، وينبغي لها أن تضطلع بدورها المناسب تحقيقا لهذا الغرض.

إن الآثار البالغة والواسعة النطاق للعولمة الاقتصادية لا تتوقف عند الحدود الوطنية أو الاقليمية، وعليه، بات على التعاون الدولي أن يلبي مطالب جديدة متزايدة ذلك أنه لا يمكن جني الفوائد وتجنب الأضرار إلا من خلال التعاون الدولي على أساس الترابط المتبادل والشراكة. هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق الهدف النهائي للتنمية المشتركة لجميع البلدان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد جاياناما (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هذا خطابا وإنما هو وصف للنظام المالي الراهن من خلال عيون الذين يشاركون في مباراة رقصة التانغو.

لننظر في السيناريو التالي لمباراة تجري في رقصة التانغو. ثمة العديد من الأزواج الذين يقومون بتأدية رقصة التانغو، وهي رقصة تتطلب تنسيقا جيدا ومزامنة جيدة بين الشريكين. وفجأة، وفي منتصف الرقصة، تسقط إحدى الراقصات، والسبب في جزء منه أنها لم تكن راقصة جيدة، وفي جزء منه أن شريكها لم يحسن قيادها، وفي جزء منه أن أرضية القاعة زلقة وغير مستوية. وإذ تسقط الراقصة، فإنها تدفع معها راقصا آخر، حيث يسقط بدوره أيضا، ويبدأ الآن عدد من الراقصين بالتعثر والسقوط. وبدلا من أن يحاول الشركاء الذكور مساعدة شريكاتهم، يقررون التخلي عنهن، إذ لم يعد لديهم الآن أي أمل في الفوز في مباراة الرقص.

ومدير قاعة الرقص الذي عُين أيضا حكما للمباراة من جانب سبعة من المشاهدين الأكثر تأثيرا، يحاول تقديم المساعدة، إلا أن النجاح لا يكون حليفه. ربما لأنه ليس ملماً بما فيه الكفاية بفن رقصة التانغو أو ربما لعدم توفير الموارد الكافية له ليكون فعالا.

ما الذي يحدث في هذا السيناريو لأولئك الذين يشاركون في كارثة قاعة الرقص؟ لقد اعترفت أولى الساقطات ودونما حياء أنها لم تتلق تدريبا على رقصة التانغو وتحاول جهدها الآن أن تحسن مهاراتها أملاً منها في أن يأتي ذات يوم شريك جديد، أو ربما شريكها القديم ويدعوها إلى رقصة التانغو على أرض القاعة مرة أخرى. لقد كانت تكلفة التدريب باهظة وأثرت بصورة سيئة على مجمل أدائها، إلا أنها انصاعت لنصيحة مدير قاعة الرقص.

وبعد أن تدرك الشخصيات الرئيسية أو الشركاء الذكور بأن العديد من إناثهم الشركاء لسن ماهرات جدا في فن التانغو يبدأون بهجرهن ومحاولة العثور على شريكات جديدات، مع أن هؤلاء الشريكات اللواتي هجرن منذ فترة ليست طويلة كان قد وقع الاختيار عليهن لما يتمتعن به من مهارات ممتازة في رقص التانغو.

والحكَم، الذي هو مدير قاعة الرقص، رغم ما لديه من خبرة تمتد لسنوات عديدة، يشعر بالذهول إزاء هذه الأزمة في قاعة الرقص ويفشل غالبا في تقديم النصيحة الصحيحة للراقصات المتساقطات. ورغم ذلك، يحاول تقديم المساعدة لهن مقابل إصلاح أساليبهن بشكل جذري. وإذ تتزايد سوءا كارثة قاعة الرقص، فإن

محاولاتــه لزيادة الموارد من المالكين السبعة الأكثر نفوذا في قاعة الرقص تفشل أيضا.

ما هي الآثار السياسية المترتبة على هذا السيناريو؟ أولا، من الواضــح أن النــداء المعتاد الذي يوجه من جانب المالكين السبعة الأكثر نفوذا ومن مدير القاعة للراقصات غير المحترفات بالاعتــراف بأخطائهن ومحاولة تحسين مهاراتهن لم يكن كافيــا. وكانت الراقصات قد دأبن على القيام بذلك طوال الشهور الأربعة عشر الماضية. ولذلك، ثمة حاجة لعمل المزيد، ولا سيما مــن جانــب الراقصين الرئيسيين. فعليهــم أن يكونوا أكثر رشدا في اختيار شريكاتهم وعليهــم أن يتخلصوا مــن عقليــة القطيع المسيطرة عليهم.

وثانيا، إن حالــة قاعــة الرقص ذات أهمية أيضا. فيجب أن تكون ملعبا مستويا يخلو من الثقوب أو المواضع الزلقة. ويجب أن تكون الأرضية واحدة لكل راقص وذلك لتوفير فرصــة متكافئة لجميــع الشركاء ولجميع أزواج الراقصين.

وثالثا، إن المساهمين ذوي النفوذ الذين يملكون قاعة الرقص، وبخاصة السبعة الأكثر نفــوذا، ينبغي أيضا أن يقوموا بعمل جذري - وإلا فإن الراقصين سيتركون قاعة الرقص.

رابعا، يضطلع مدير القاعة أيضا بدور هام في هذا الصدد. فعليه أولا وقبل كل شيء، أن يتســم بالشفافية والانضباط والحيدة. ولا ينبغي له أن يوجــه اللــوم إلى راقص واحد فقط على السقطة، لأن سبب السقطة، ربما كان ناجما عن عوامل عديدة، بما في ذلك تعثر راقصــة التانغو الرئيسية بقدم شريكها. وحتى اليوم، لم يجر فعلا القيام بأي شيء لتحسين حالة أرضية قاعــة الرقص، ولم يضطلع بأي شيء لغــرس الحس بالمسؤولية فــي أذهان الراقصيــن الرئيسيين. وعــلاوة على ذلك، لــم يضطلع بعمل الكثير مــن أجل تحسين قدرة المدير على التصدي للأزمة.

خامسا، إن مالكي قاعة الرقص السبعة الأكثر نفوذا لم يتخذوا إجراءات حاسمــة، بــل ظلــوا إلى حد كبير يتخذون موقف المتفرج علــى كارثة قاعة الرقــص هذه. والواقع أن ستة من المالكين السبعة قد منعوا السابع من إنشاء مدرسة خاصة للمساعــدة في تدريب الراقصات غير الماهرات في جنــوب شرق آسيا. وقاموا في الأيام القليلة الأخيرة بإصدار بعض البيانات بشأن الحالة السيئة لأرضية القاعة، ولكن ما زال ينتظر من سيصحح الحالة.

وحتى الآن، لــم يتغير أي شيء فعــلا إبــان الأشهر الأربعة عشر الماضية. وبعض الراقصات المنبوذات بذلن قصارى جهدهن للتكيــف ولتحسيــن أنفسهــن بتكلفــة اقتصادية واجتماعية كبيــرة لأسرهــن، وهن في انتظار العثور على شركاء جدد. وثمة راقصــة أخــرى قررت أن ترقص التانغو وحدها، ساخرة مما يقــال مــن أن التانغو يحتاج إلى راقصين. واستمرت راقصــة أخرى في الرقص ثانية مع شريكها، لكنها مستعدة في الوقت نفسه لمعاقبته بشدة إذا شعرت أنه يستغلها.

لقد قيل مرارا إن العولمة تقدم الفرص والتحديات. وحتى الآن، فإن قصتنا مع كارثــة التانغو هــذه تبين أن العولمة كانت تمثل حالة من الفــرص للأقوياء والتحديات للضعفاء في ملعب لا إستواء فيه، إذ أن الذين بإمكانهم أن يؤثروا بفعالية في مسار الأحداث ما زالوا يتخذون موقف المتفرج. فلربما قاموا بعمل شيء ما عما قريب، مع عودة الدجاجات للمبيت في القن.

وأخيرا، فإننا - نحن تلاميــذ مدير قاعــة الرقــص الطيبين والمخلصين - ما زلنا بانتظار قدوم شريك جديد يدعونا إلى الرقص مــرة أخــرى، لكن ذلــك يظــل أشبه بانتظار على انتظار، وليس أمامنا إلا السراب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد باعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود فــي البدايــة أن أعــرب عــن ارتياحي لرؤية السيد ديدييه أوبيرتي يترأس هذا الاجتمــاع الحكومــي الدولــي الرفيع المستوى لاستئناف الحوار بشأن تعزيــز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكــة، والذي يحدوني الأمل في أن يبصرنا بالوسائــل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية في سياق العولمة.

ونظــرا للتغيــرات السياسيــة والاقتصاديــة والاجتماعية الكبــرى التــي يشهدها العالم في نهاية هذا القرن، فمن الواضح أن اجتماع اليوم يتسم بأهمية كبيرة وله رمزية عميقة الدلالة، كما أوضح ذلك البيان الذي أدلى بــه السيد علي العطاس بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ - وهو بيان نؤيده تأييدا كاملا.

وفي الوقت الذي أصبح فيه الترابط الاقتصادي بين الأمم حقيقة يعترف بها الجميع، ومع وجود المشاكل المعقدة التي تواجه الاقتصاد العالمي وتثير مخاوف متزايدة، يصبح من الضروري استئناف الحوار واتباع نهج شامل في التعاون الاقتصادي الدولي. وهذا صحيح بصفة خاصة لأن النظام العالمي الذي ينشأ الآن على أساس العولمة يتشكل بدون مشاركة ممن تم تجاهلهم في الماضي. وإذا لم نحترس فسنستبعد عددا أكبر من البلدان، بما فيها بلدان كانت توصف اقتصاداتها قبل فترة وجيزة بأنها اقتصادات ناشئة. والركود الذي تتسم به الأسواق المالية حاليا، وهو ركود يكشف عن الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد العالمي، لا ينبغي، بالرغم من الأعباء والمسؤوليات الجسيمة التي تقع على عاتق المؤسسات المالية الدولية، أن يستخدم من جانب تلك المؤسسات والذين يمولونها ذريعة للتنصل من مسؤولياتهم تجاه البلدان النامية.

إن الحجم العظيم للموارد المالية والاقتصادية التي سخرتها البلدان الصناعية بسخاء، وبسرعة وفعالية منقطعة النظير، لنجدة الاقتصادات التي تمر بمحنة، يتناقض مع المساعدة الاقتصادية والمالية الهزيلة التي تقدمها نفس تلك البلدان إلى بلدان الجنوب، وخاصة إلى البلدان الأشد فقرا، لمساعدتها على الخروج من تخلفها الإنمائي. وهذا الاتجاه إذا لم يصحح سريعا يمكن في النهاية أن يستبدل الاستقطاب بين الشرق والغرب الذي كان سائدا في الماضي، بشكل جديد وخطير جدا من المواجهة بين الشمال والجنوب.

ومع ذلك، فإن العديد من البلدان النامية قد نفذت بشجاعة الإصلاحات الهيكلية المطلوبة منها، وبتكلفة اجتماعية وسياسية عالية في أغلب الأحيان. ولكن هذه الإصلاحات الجريئة، التي يمكن بالفعل قياس نتائجها الإيجابية العائدة على الاقتصاد الكلي، نادرا ما صحبها تحسن في البيئة الدولية، وبالتالي لم تؤد إلى انطلاقة اقتصادية حقيقية.

والأمر الأسوأ من ذلك، أننا نشاهد اليوم حالة عكسية تضر بالبلدان النامية. وفي الواقع أن بلدان الشمال، هنا في الأمم المتحدة وفي خارجها، تطالب بلدان الجنوب بأن تقرن جهودها الاقتصادية والاجتماعية باحترام حقوق الإنسان. وهذا المطلب - وهو لسوء الطالع ليس المطلب الوحيد - لا ينتج عنه إلا تصعيد المواجهة وتبديد الجهود عن طريق المنازعات الخفية، مما يضر بالتعاون والتفاهم الدوليين.

وعلاوة على ذلك، فإن الانتقادات التي ظلت توجه إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يصحبها تنصل عن الالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية لأغراض انتشار التصنيع في البلدان النامية. وأخذ دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يضعف، وبلدان الشمال تعمل بصورة مضطردة على الاستعاضة عن المساعدة الاقتصادية بالمساعدة الإنسانية. وجميع هذه العناصر التي تشكل مآزق المستقبل، يمكن أن تؤدي إلى نشوء حالة يتم فيها التهرب من الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي لأغراض التنمية وتجاهل مطالب بلدان الجنوب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فليبي بالسترا (سان مارينو).

إن المأزق المتعلق بمسألة الديون الخارجية على معظم بلدان الجنوب؛ والأشكال الجديدة من القيود على التجارة وعمليات التمويل؛ والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري؛ والانخفاض المزعج في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي تمثل مصدر التمويل الوحيد أمام العديد من البلدان الفقيرة - هذه الحقائق، مقترنة بآثار الأزمة المالية الدولية، إنما هي خصائص نظام اقتصادي دولي لا يزال مجحفا في أساسه وفي تشكيله.

وحالة البلدان الأقل نموا، في أفريقيا بالذات، حيث تنتشر بؤر الفقر والبؤس ومصادر التوتر الاجتماعي والسياسي، توضح هذا الأمر بجلاء تام.

والبلدان الصناعية، بدعمها لجهود بلدان الجنوب، لا تسهم فقط في تعزيز تقدم تلك البلدان، وبالتالي في القضاء على مصادر القلاقل السياسية والاجتماعية فيها، ولكنها تهيئ أيضا إمكانيات جيدة للاستثمار وأسواقا تجارية ومالية لاقتصاداتها.

ويجب على بلدان الشمال اليوم أن تدرك أن بلدان الجنوب لم تعد بلدان إنتاج المواد الخام كما كان العهد بها، وينبغي أن تعامل بوصفها شركاء وفاعلين في الاقتصاد العالمي. وبهذه الروح، يمكن لمجموعة التدابير الواردة في "خطة للتنمية" أن تيسر انطلاق هذا التعاون من جديد على أساس مؤات وديناميي، لتحقيق قدر أكبر من المنافع

لجميع أعضاء المجتمع الدولي، وإعطاء زخم جديد لذلك التعاون. وعلى نفس المنوال، فإن عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، سيمثل خطوة حاسمة للمجتمع الدولي. ولا يزال الكثير من عدم اليقين يكتنف الاتجاهات القصيرة الأمد في الاقتصاد العالمي. فبينما استأنفت البلدان الصناعية نموها، وإن كان في حدود دنيا - وكان يفترض أن يمثل قوة دافعة للنمو في بلدان الجنوب - فإن ذلك النمو يبدو اليوم أنه أصبح رهينة لمضاربات الأسواق واتخاذ القرارات المتعجلة والمتناقضة في أغلب الأحيان. و بلدان الجنوب أيضا تدفع بدرجات متفاوتة ثمنا باهظا لهذه الاختلالات.

وإذا كان هناك درس يستفاد من هذه الحالة، فهو اكتشاف مدى عدم صلاحية أسواق رأس المال الخاص لتكون أدوات تمويلية للتنمية البعيدة الأمد. والتدابير الوقائية المستقبلية التي تتخذ في إطار الآليات القائمة أو المقترحة لمراقبة الاقتصاد العالمي، لا بد من أن تصحبها معركة ضارية لمكافحة أنشطة المضاربات المالية، التي من شأنها أن تمحق بسرعة فائقة الجهود التي تبذلها على مدى طويل العديد من البلدان.

وعلاوة على ذلك، ولكي تحقق هذه الآليات أهدافها على نحو تام، فإن تنفيذها لا يمكن أن يتم بمعزل عن ضرورة تعزيز زيادة التضامن الدولي وإضفاء طابع ديمقراطي حقيقي على أجهزة اتخاذ القرارات في مؤسسات بريتون وودز، وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي، بغية تعزيز زيادة الحساسية تجاه قيود وشواغل البلدان النامية.

وفي هذا العالم السريع التغير، الذي تظل فيه فجوة التنمية بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا، والذي يكتسب فيه الفقر والاستبعاد أرضا جديدة كل يوم، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نستنبط نهجا جديدا يقوم على حوار صادق ينبعث من روح شراكة حقيقية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وهذا من شأنه أن يمكننا من مواجهة تحديات الألفية الجديدة بصورة جماعية وبروح من التضامن.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد محمد جواد ظريف، نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نجد هذا الحوار الرفيع المستوى لمدة يومين بشأن موضوع التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات مناسبة مواتية جدا للمجتمع الدولي لتقييم التطورات الماضية، وللقيام بتقييم موضوعي للوضع العالمي وربما، فيما نأمل، رسم أطر السياسات اللازمة، إن لم يكن الآليات والتدابير التي تتناسب والتحديات الناجمة عن عملية العولمة. وفي مداولاتنا هنا منذ هذا الصباح سمعنا عددا من التحليلات الجيدة والمثيرة، التي تتفق مع آرائنا بشكل عام، حول مختلف جوانب المسائل المطروحة للدراسة. ونحن نؤيد تأييدا تاما، بشكل خاص، البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧، وزير خارجية اندونيسيا علي العطاس. وفي بياني الوجيز هذا اسمحوا لي بأن استرعي انتباه هذه الهيئة الى عدد من الملاحظات.

إن ما يبدو أمرا لا يمكن إنكاره في حياتنا الجماعية اليوم هو عملية العولمة، التي أصبحت محسوسة خلال العقد الماضي أو ما يقرب منه بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في مختلف جوانب الحياة الوطنية للمجتمعات. وبينما قد يمر بعض الوقت قبل أن نصل جميعا الى تفهم شامل لطرق العمل الداخلية المعقدة لهذه العملية الجديدة نسبيا، فإن أجزاء مختلفة من العالم تقاسي الألم والعذاب نتيجة آثارها المقلقة والمتقلبة. ونحن ندرك جميعا أن هناك قوى كبيرة غير وطنية تعمل لإعادة صياغة السمات الرئيسية للأسواق العالمية في رأس المال، والسلع، والخدمات، والعمالة والتكنولوجيا. وكذلك، نحن نعلم أن عمليتي العولمة والتحرير التوأم وسعتا وعمقتا ترابط المجتمعات، الأمر الذي زاد بدوره فرص التفاعل والتعاون الدوليين.

ومما لا شك فيه أن هناك مستفيدين من هذه العملية، قد يكون من بينهم بعض جماعات المصالح وبلدان من العالم النامي. إلا أن العالم النامي في مجموعه، وبخاصة أقل البلدان نموا، هو الذي يتلقى الفتات. وبينما الآفاق الموعودة لم تتحقق بعد، على الأقل بالنسبة لمعظم المجتمعات النامية، فإن الآثار السلبية، ذات الطابع المخل في معظمها، أصبحت بالفعل جزءا من هيكلها السياسي الاقتصادي والاجتماعي. والخطى السريعة للتكامل العالمي في مختلف الميادين والمجالات زادت الى حد كبير من تأثر بلدان ومناطق كثيرة وجعلت البلبلة جزءا لا يتجزأ من حياتها اليومية ومن مستقبلا أيضا. واليوم لم تعد

فرصة التهميش والاستبعاد بالنسبة لمجتمعات نامية كثيرة مجرد احتمال بعيد بل هي مستقبل قاتم جدا.

وبالنسبة للنتيجة العملية المترتبة على العولمة، التي كما قال عنها بشكل مناسب الوزير العطاس غير واضحة وليس بالضرورة ذات طابع شديد، اسمحوا لي بأن اقتبس كلمات قالها الأمين العام في آب/أغسطس ١٩٩٧:

"إن التفاوت بين الدول وفي داخلها آخذ في التزايد. وخلال العقد الماضي، اتسعت الفجوات بين الغني والفقير، وبين المهرة وغير المهرة، وبين القوي والضعيف. وغالبا ما تترسخ دورة من الحرمان. وقد تشعر قطاعات محرومة من السكان بالغضب واليأس. وهي إذ تشعر بأنها لا تشارك في المجتمع، تتجه الى الجريمة أو سائر أشكل سوء السلوك الاجتماعي. إن التهميش، والاستبعاد الاجتماعي والاغتراب هي تحديات كبيرة لعصرنا" (SG/SM/6300/DEV/2167)

هذه صورة واقعية - بل في الحقيقة نظرة مخيفة الى حد كبير. والصورة التي قدمتها صباح اليوم نائبة الأمين العام إنما هي مدعاة للقنوط أيضا. فالأمر لم يقتصر على أن الحالة لم تتغير الى الأحسن، وإنما العالم يتخبط، على الأقل من الناحية المفاهيمية والتحليلية، مع أسباب ظهور الأزمة في جنوب شرقي آسيا التي لا يزال يُحس برجفتها في أجزاء العالم الأخرى.

إن ما تناولته بإيجاز يتعلق بواقع الحال، الذي ينبغي أن يكون حتما نقطة انطلاق لنا. والآن، اسمحوا لي بأن أحاول باختصار أن ألمس الغرض الرئيسي من التعاون الدولي من أجل التنمية، الذي اجتمعنا هنا من أجل تعزيزه. إن ضرورة تعزيز الحوار لتقوية التعاون الاقتصادي الدولي كررته باستفاضة هيئات دولية وحكومية دولية كما كرر بشكل كامل اليوم. إن الهدف من هذا التعاون هو ضمان أن تكون فوائد عملية العولمة الجارية منتشرة الى أقصى حد ممكن بين جميع المشاركين على المستوى العالمي، مع التخفيف في الوقت نفسه من الآثار المخلة العسكية والسيطرة عليها.

وفي إطار معايير القانون الدولي المعترف بها حاليا، وعلى أساس اتفاقياتنا الحكومية الدولية السابقة، فإن الهدف المباشر من حوارنا الرفيع المستوى هنا هو تشجيع إقامة حوار صريح وبناء، وشراكة حقيقية ذات مغزى على الصعيد العالمي. والواقع أن ما نحتاج إليه اليوم وبإلحاح، علاوة على التدابير العلاجية الفورية والقصيرة الأمد، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، هو إحياء روح ريو وشراكتها العالمية المقدسة التي أهملناها لمدة طويلة. إن أسس تلك الشراكة المتينة والتعاون الدولي قائمة بالفعل في "خطة للتنمية"، التي هدفها النهائي المساعدة على إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافا وعلاقات دولية أكثر إنصافا أيضا. وفي أوائل تموز/يوليه ناقشنا في إطار الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسألة الهامة الخاصة بالوصول الى الأسواق، واتفقنا على حتمية إنشاء نظام دولي للتجارة يكون منصفا وعادلا وقائما على قواعد، ومتعدد الأطراف، ومستجيبا قطعا لاحتياجات البلدان النامية ومؤديا الى تنمية طويلة الأمد لها. وهنا، نحن نتعامل مع خطة أوسع، إلا أن هدفنا في الحقيقة واحد.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أضيف ملاحظتين مختصرتين للغاية. إن تركيزنا هنا على مسألة التعاون الدولي ودوره الرئيسي في كبح جماح رياح العولمة العاصفة ليس هدفه بأي حال من الأحوال إغفال، أو حتى التقليل من أهمية المسؤولية النهائية التي يجب على كل مجتمع أن يتحملها في هذا الشأن. والملاحظة الثانية تتعلق بضرورة توفر الإرادة السياسية لدى جميع المشاركين في الساحة العالمية، والتي بدونها سيكون تحقيق المشاركة العالمية والتعاون الدولي الحق مجرد وهم. وممارسة هذه الإرادة من جانب الجميع، صغيرهم وكبيرهم، ينبغي ألا تكون بعيدة المنال في إطار الأجواء السياسية المواتية عموما بعد انتهاء الحرب الباردة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد فورال (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بهذه الفرصة لتناول بعض القضايا الأكثر أهمية في عصرنا. فالتأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط يحتل عن صدارة مركز الصدارة في جدول الأعمال الدولي. والمسألة الهامة المعروضة علينا اليوم هي المساعدة في صياغة وتعزيز السياسات الدولية ذات الصلة.

لقد قيل الكثير بشأن العولمة. وأود اليوم أن أتناول بالتفصيل بعض الجوانب الأساسية التي نرى أنها

يجب أن تكون جزءا من مداولاتنا. إن الانتشار المتزايد للآثار الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية مقترنا بالتقدم السريع في التكنولوجيا، جعل تنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي أمرا أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة البعد الدولي لسياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي. إننا بحاجة إلى بيئة دولية مؤاتية لمواصلة واستعادة النمو والاستثمار. وينبغي أن تسعى السياسات المحلية التي تستهدف تشجيع الظروف الملائمة للاستثمار المباشر، إلى السيطرة على مستويات التضخم.

وفي مجال التدفقات المالية الدولية ينبغي أن نكون قادرين على الحد من التقلبات وأن نضمن في الوقت نفسه الأداء الفعال للنظام. ولتحقيق هذه الغاية يمكن توخي ابتكارات مؤسسية مناسبة للمؤسسات المالية الدولية الموجودة حاليا. وينبغي أن يكون الهدف العام هو تعزيز وتحسين هيكل النظام المالي الدولي.

ويلزم أيضا توفير الاتساق المتزايد في القواعد والنظم المتعلقة بالأداء الفعال لآلية السوق على الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي أن يتضمن هذا مسائل مثل الشفافية والمساءلة والإطار القانوني.

لقد تبين لنا من الاضطرابات المالية العالمية الراهنة أنه لا ينبغي زيادة قيمة العملات الوطنية إلا إذا كان ذلك جزءا من استراتيجية قصيرة الأجل على نحو محض تستهدف مقاومة التضخم. وتبين التجربة أيضا أنه من الضروري إجراء تحليل سليم لتدفقات رأس المال الأجنبي القصيرة الأجل مع الاحتفاظ باحتياطيات مالية كافية. وعلى أية حال فإن النظام المالي المحلي الذي يتسم بالشفافية والصحة هو خير ضمان لمنع الأزمات التي تلوح في الأفق.

ومع تخلي البلدان عن الحواجز الجمركية تغير أيضا مفهوم الحمائية. وتستخدم حاليا، على نحو متزايد أساليب حماية تقنية. وفي المنطقة التي ننتمي إليها أصبح اقتصاد السوق الحرة مقبولا من الجميع بشكل عام. كما أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف توفر مجالا لتسهيل إمكانية الوصول إلى السوق وتساعد أيضا في تحديد قواعد كافية ومنصفة في جميع المجالات التي تتصل بالتجارة. وعقب الاختتام الناجح لجولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية يمكن للمرء أن يكون أكثر تفاؤلا بشأن التوصل إلى نظام فعال متعدد الأطراف في المسائل المتصلة بالتجارة.

بيد أنه لا تزال هناك بعض العوائق الهامة، مثل الحواجز التعريفية والدرجات المختلفة للالتزامات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى السوق في مجال الخدمات. وينبغي أن تتوفر للبلدان النامية عملية تحرر تجاري عريضة القاعدة وأكثر أمنا.

وينبغي إيلاء أهمية خاصة لإدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف ونحن نعلق أهمية خاصة على منع تهميش البلدان النامية. ومن ثم نؤيد تمام التأييد تنفيذ خطط العمل التي ووفق عليها مؤخرا. وينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية هي تحقيق ظروف أفضل للوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نموا وتعزيز فرصها التجارية.

وينبغي أن نستكشف السبل والوسائل التي تعزز الآليات المؤسسية المتعددة التي تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن خصائص التجارة الالكترونية والتوسع السريع فيها لها أهمية خاصة في هذا المجال. وينبغي أن نضع سياسات تمنع حرمان جزء هام من سكان العالم من الاستفادة من نظم المعلومات المحسنة في مجالات مثل التعليم والصحة.

وأخيرا، إننا نؤيد تأييدا صادقا الجهود التي تبذل داخل منظومة الأمم المتحدة لتنشيط الآليات ذات الصلة التي تستهدف متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الكبرى، ونعتقد أن هذا من أهم مهام هذه المنظمة.

إن الحوار المتجدد في الأمم المتحدة لدليل على أن جميع مجموعات البلدان بصرف النظر عما بينها من اختلافات قررت أن تؤكد من جديد الأهمية المركزية للتنمية على جدول الأعمال الدولي. ويتفق هذا تماما مع إيماننا بأنه وإن كانت البلدان منفردة مسؤولة في نهاية المطاف عن تنميتها فإن جهودها لا يمكن أن تنجح إلا داخل إطار فعال متعدد الأطراف. فمثل هذا الإطار

سينشر مزايا العولمة على أوسع نطاق ممكن وسيقلل في نفس الوقت من مخاطرها وتكاليفها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد شهاب (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها هنا، فإني أود أن أهنئ السيد الرئيس بمناسبة انتخابه لقيادة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وأود أن أؤكد له تأييد وفدنا الكامل.

في العقدين الماضيين توسعت وتعمقت عملية العولمة وأدت إلى نمو في التجارة الدولية، ومع ذلك لم يكن للعولمة آثار متسقة في كل مكان. فقد أضيرت البلدان ذات الدخل المنخفض من نظام العولمة نتيجة لعدم قدرتها على المشاركة بفعالية في التحولات التي حدثت في السوق العالمية. وكانت الدول الصغيرة أكثر تأثرا ولا سيما أقل البلدان نموا. والسبب في ذلك بسيط، فحتى تستفيد هذه الدول من العولمة ينبغي لها أن تخرج من حالة التخلف الشديد، وعليها أيضا أن تتجاوز القيود الفريدة التي يفرضها صغر حجمها.

ويمكن فهم مخاطر العولمة التي تواجه الدول الصغيرة إذا ما وضعنا جنبا إلى جنب المتطلبات اللازمة للاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي والنتائج الاقتصادية التي تترتب على صغر الحجم. إن النجاح في السوق العالمي يتطلب زيادة وتنوع الصادرات بالإضافة إلى عنصر المنافسة. وهذا بدوره يتطلب الوصول إلى تكنولوجيا الانتاج المتقدمة. وبالنسبة للبلدان النامية فإن الحصول على هذه التكنولوجيا يعتمد على المشاركة في شبكات الشركات الدولية. ولتعزيز انتقال هذه التكنولوجيا تعمل البلدان النامية عادة على توفير آفاق لسوق داخلية مربحة أمام الشركات عبر الوطنية، وهياكل أساسية متطورة وأعدادا كبيرة من القوة العاملة المدربة تدريبا عاليا.

وأقل البلدان نموا، وبصفة خاصة البلدان الصغيرة بينها، تقف عاجزة عن توفير هذه الحوافز. فالدول الصغيرة لديها سوق داخلية صغيرة واقتصاد يستند إلى قاعدة ضيقة. وهناك قيود هيكلية تمنعها من التنوع والتوسع، ومنها محدودية الموارد البشرية وغير البشرية. واقتصادات الحجم الكبير في الانتاج لا يمكن تطبيقها في ظل اقتصاد صغير الحجم عليه تحمل استثمارات لا تتمتع بما يتمتع به اقتصاد الحجم الكبير فضلا عن زيادة التكلفة بالنسبة لكل فرد في إقامة الهياكل الأساسية. ففي تكلفة النقل على سبيل المثال تدفع الدول الصغيرة في المتوسط ١٠ في المائة تكاليف شحن البضائع، بينما يبلغ المستوى العالمي ٤,٥ في المائة والمستوى العام لجميع البلدان النامية ٨,٣ في المائة.

بالنسبة للدول الأرخبيلية الصغيرة، كبلدي، ملديف، فإن التكاليف تتجاوز، في المتوسط، حتى هذه المعدلات. وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الدول الصغيرة شديدة التأثر بالصدمات الخارجية وليست قادرة على تحقيق استقرار اقتصاداتها الداخلية لمقاومة تلك الصدمات. إن كل وجوه القصور هذه مؤداها، معا، أن تجعل البلد ضعيف المقاومة في كل المجالات.

إن المجتمع الدولي قد اعترف اعترافا واسعا بذلك الضعف. غير أن مكامن الضعف هذه كثيرا ما تعزى إلى وضع تلك البلدان بوصفها أقل البلدان نموا لا بوصفها بلدانا صغيرة في حد ذاتها. إن ما يقلق وفدي ليس أن هذه الوجوه من القصور تتوارى ضمن تصنيف فئة النمو الأقل، بل إن النظر يغض عنها أحيانا. وما يستتبعه ذلك قد يكون مدعاة لكثير من القلق في سياق العولمة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك المعايير المعمول بها حاليا للإخراج من نطاق وضع أقل البلدان نموا. وما يزيد الأمر إزعاجا أن بعض المؤشرات المستعملة لم يقع عليها الاختيار لكونها أفضل المؤشرات الدالة على الحالة الحقيقية، وإنما تقوم الخيارات أحيانا بشكل استنسابي على ما يتوفر من بيانات، وقد تكون النتيجة هي غض النظر عن مؤشرات أساسية تتعلق بالعوائق الهيكلية، وقد تكون النتيجة إخراج البلد من نطاق أقل البلدان نمو في موعد سابق لأوانه.

في هذا السياق يلاحظ وفدي النتائج التي توصلت إليها لجنة تخطيط التنمية في دورتها الحادية والثلاثين المعقودة في ١٩٩٧، وتحليلها لما للعولمة من وقع. لقد أشارت اللجنة إلى أن تدابير المساندة الدولية ستكون أساسية لمدة عشر سنوات أخرى على الأقل لتمكين أقل البلدان نموا من الاندماج في الاقتصاد العالمي. فهل ينبغي حرمان الدول الصغيرة من تدابير المساندة الدولية المتاحة لأقل البلدان نموا، بينما تواجه أشد الضغوط في تنويع الصادرات وفي تنمية البنية الأساسية والموارد البشرية وفي اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب

إخراجها السابق لأوانه عن فئة تلك البلدان؟ هذا سؤال من شأن أية دولة جزرية صغيرة أن تسأله.

الواقع إن الإخراج السابق لأوانه شبيه بفرض جزاء بسبب النجاحات التي استطاعت تلك البلدان أن تحققها. إن ملديف هي من البلدان التي خطت خطوات واسعة إيجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خلال مدة طويلة من الاستقرار السياسي. ونحن عاكفون على تطبيق سياسات سوف تساعدنا، على المدى الطويل، على الاندماج في الاقتصاد العالمي، بتعزيز تنمية مواردنا البشرية، والحكم السليم، والتنويع الاقتصادي، وتحرير التجارة، وإصلاحات أخرى في القطاع العام، بما في ذلك تقوية الهياكل القانونية واتخاذ تدابير أخرى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. ونحن أيضا ننادي بشدة في منطقتنا، من خلال رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بالسعي إلى المزيد من تحقيق التعاون الإقليمي بطرائق تتمشى ونظام تجاري متعدد الأطراف. ونحن نبذل قصارانا - وهو بالتأكيد جهد كاف لجعلنا مستحقين استجابة داعمة لجهودنا الرامية إلى التغلب على الضعف الذي يفرضه صغر الحجم.

وفي اعتقادنا أن السياسات التي نطبقها سوف تمكننا من تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في الاندماج في الاقتصاد العالمي. بيد أننا، في هذه الأثناء، نحتاج إلى إطار خارجي مساند لنا. ومن العماد الأولى التي يقوم عليها ذلك الإطار استمرار المنافع الناشئة عن تصنيف البلد في فئة البلدان الأقل نموا. وبغير ذلك قد يتلاشى كل عملنا الشاق وقد نزلق إلى الوراء مسافة طويلة، محفوفين بمخاطر قوى العولمة. وقد يجدر النظر في إصدار توصية بفترة تأجيل لإخراج أية دولة من فئة أقل البلدان نموا، إلى أن يعاد النظر في المعايير التي اعتمدت عام ١٩٩١، في ضوء نمو عملية العولمة إثر جولة أوروغواي وفي ضوء وقع العولمة المتباين على مختلف الدول.

وإني أناشد الجمعية العامة أن تولي هذه القضية ما هي جديرة به من اعتبار، عندما تنظر في وزن الصلات القائمة بين العولمة والتنمية، وعندما تتداول في السياسات الدولية والوطنية لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): ليست هذه، إطلاقا، أول مرة في هذا العام تنظر فيها الأمم المتحدة في مسائل تتعلق بالوقع الاجتماعي - الاقتصادي لتنامي العولمة والترابط، وبالآثار المترتبة على ذلك على سياسة الحكومات. وسبب ذلك أن العمليات الجارية الآن، بالإضافة إلى جوانبها الإيجابية، لها كذلك عواقب سلبية تقتضي انتباها دائبا وعملا منسقا مستمرا من المجتمع الدولي. إن عولمة الاقتصاد العالمي والترابط بين الدول قد بلغا الآن مستوى من شأنه أن كل تذبذب حاد في الحالة الاقتصادية في بلد واحد كبير نسبيا، سواء أكان سبب هذا التذبذب تغيرا سياسيا أو عوامل اقتصادية محضة، يحرك لا محالة سلسلة من العمليات في الدول الشريكة التجارية لذلك البلد.

وقبل أن نستطيع أن نتغلب تماما على آثار الأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرق آسيا في آب/أغسطس الماضي، انتابت أزمة مماثلة الأسواق المالية في الاتحاد الروسي. وقد كان لذلك وقع أدى إلى زعزعة استقرار الحالة الاجتماعية الاقتصادية في عدد من الدول، بما فيها كمنولث الدول المستقلة، التي يوجه من روسيا وإليها كثير من وارداتها وصادراتها. وقد سببت الأزمة زيادات في الأسعار وهبوطا في العملات الوطنية إزاء العملات الصعبة. وتبعا لذلك حدث تدن لمستوى المعيشة أدى إلى مشكلات اجتماعية ضخمة.

وفي الوقت الذي يتحقق فيه استقرار الحالة، من الأهمية بمكان تقييم تلك الأحداث بغية تحديد الكيفية التي يمكن بها أن تزال بسرعة آثار تلك الأزمات، والحيلولة دون نشوء حالات مماثلة في مناطق أخرى.

وفي رأينا أن أحداث آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام، إلى جانب أزمات جنوب شرق آسيا، تبين إلى حد ما نقصا في اتخاذ مؤسسات بريتون وودز خطوات حاسمة فيما يتعلق سواء بتوقي الأزمات أو بحصر آثارها في أضيق الحدود، وإزالة تلك الآثار. يبين ذلك أن المؤسسات المالية، يجب أن تنشئ آلية للتفاعل مع الحكومات عند نشوب الأزمات.

ونحن لا نستطيع أن نعفي الحكومات الوطنية من اللوم عن تلك الأزمات، حيث أن السياسات الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة هي ضمان يكفل أن تعمل بشكل مستقر الأسواق العالمية للسلع الأساسية وللأوراق المالية. ويجب أن تتخذ الحكومات تدابير واقية وافية لتنظيم

الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى ذلك يجب، في رأينا، أن نزيد ونستغل بنشاط إمكانيات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في سياق تجمعات متكاملة من الدول؛ فنستطيع معا بفضل ذلك أن نتوقى ونزيل عواقب الأزمات الحادة. كما أن القيام، في وقت مبكر، بوضع آلية للتنسيق بين البلدان في هذه الأحوال يمكن أن يلعب دورا هاما في إنجاز تلك المهام.

بيد أننا عندما نتقدم إلى الحكومات بطلبات كثيرة ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أن الكثير من البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ليست مهيأة الآن للعمل في إطار الاقتصاد العالمي المفتوح. ثم إن تزايد الاتجاهات نحو العولمة والترابط قد زاد من تفاقم ضعف هذه البلدان أمام العمليات عبر الوطنية التي تراها سلبية أحيانا. وهذا هو السبب في الحاجة الملحة إلى الدعم الدولي لهذه الفئات من البلدان كي تكفل التنمية المتوازنة لجميع الدول في الظروف الراهنة. وهذا يتضمن أساسا وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية مستدامة تشمل تنظيم التوازن بين القطاعين العام والخاص، وحفز الاستثمارات وحمايتها وتنظيم الأسواق المالية وتشجيع إشراك جميع الفئات الاجتماعية في الحياة الاقتصادية للبلد.

غير أن هذه التدابير فيما يبدو لا تكفي لكفالة التنمية المستدامة لجميع الدول. فيجب أن تتخذ خطوات كاملة أخرى لدمج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في العمليات الاقتصادية العالمية. ومن المهم أن توجد ظروف خارجية مؤاتية لتنمية الدول في السياق الراهن. وهذا هو السبب في أن عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في مجال تجميع المساعدة الإنمائية الرسمية والدمج الكامل والمنصف للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في نظام التجارة الدولية المتعدد الأطراف، أصبح الآن عاملا أساسيا من عوامل التنمية. ونحن نعلق آمالنا الخاصة على منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

ونحن لم نتمكن للآن من التمتع ببركات العولمة والتحرير، بشكل معقول وفعال. ومن أهم المهام التي تواجه المجتمع الدولي اليوم جعل هذه الفوائد والمزايا في متناول الجميع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للبرازيل.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أصبح من المفاهيم المشتركة اليوم - بل ومن نافلة القول - إن العولمة عملية لا مفر منها تجلب الفرص وتجلب المخاطر معا. ولكن لعل هذا الواقع هو التأكيد الوحيد الذي يمكننا الاتفاق عليه بسهولة لأن الأحداث المأساوية في العامين الماضيين تلقي ظلالا على الأسلوب الذي تدار به مخاطر العولمة للآن.

فهذه الأحداث تؤكد مرة أخرى أن العولمة ليست عملية بلا آلام؛ وأنها بنفسها لا تتغلب على منطق الاستبعاد والتهميش بين البلدان وفي داخلها، ورغم التسليم بالمزايا الواضحة للاندماج في الأسواق العالمية فثمة حاجة ملحة إلى التصدي لأوجه الضعف المنهجية التي تعمل على تفاقم نواحي الشذوذ الكامنة التي تقوم عليها عملية العولمة.

وكما قال رئيس بلدي، فرناندو هنريك كاردوزو، مؤخرا فإن التحدي الكبير أمامنا اليوم من الناحيتين العملية والمفاهيمية هو

> "البعد عن العولمة التي فيها استبعاد، ووضع الأساس لعولمة التضامن".

أو كما يقول رجل الاقتصاد المشهور جيفري ساخس في مقالة نشرت مؤخرا في عدد ١٢ أيلول/سبتمبر من مجلة الإيكونومست، فإنه ما لم يكن هناك "شعور بتقاسم الإدارة بين الأغنياء والفقراء" وما لم يحدث تغيير في المؤسسات الحالية،

> "لن تنجح الرأسمالية العالمية على نطاق أو بمصداقية تكفي لإقامة نظام عالمي مستقر".

وتردد صدى هذه النداءات إلى حد ما في الحديث الهام للرئيس كلينتون يوم الاثنين الماضي أمام مجلس العلاقات الخارجية هنا في نيويورك. ومع ذلك لا بد من أن تقوم قضية تجديد الزخم للنمو في الاقتصاد العالمي وزيادة المساعدة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لا على أساس فكرة أن البلدان الأكثر تضررا من الأزمة المالية الراهنة هي العملاء والمنافسون والأصدقاء

والحلفاء والشركاء في الأمن فحسب، وإنما أيضا على أساس فكرتي المساواة والتضامن.

وكما كشفت التحركات العنيفة لرأس المال القصير الأجل ضعف الاقتصادات الناشئة أمام السلوك الضاري في الأسواق المالية، وتسببت في التمزق الاقتصادي والبلبلة الاجتماعية في كثير من أنحاء العالم، ظهر تدريجيا التسليم بالحاجة إلى إحداث تغييرات أساسية في أسلوب استجابة المؤسسات الدولية لمخاطر العولمة.

والرسالة الضمنية في جميع المقترحات والأفكار المقدمة حتى الآن هي أن الوصفات التقليدية التي تسير عليها تلك المؤسسات ينبغي أن يعاد النظر فيها؛ وأن السياسات الضريبية والنقدية المحلية تحتاج إلى شيء من المرونة كي تتكيف حسب الأزمات؛ وأنه لا بد من التقاسم المنصف لتكاليف الأزمات المالية؛ وأن ضمان الدائنين لا يمكن أن يتم على حساب أضعف شرائح سكان العالم؛ وأن المؤسسات المتعددة الأطراف يجب أن تساعد بقوة في وضع شبكات للسلامة الاجتماعية؛ وأخيرا وليس آخرا، أن الاستجابة الدولية للضعف المنهجي في الوقاية من الأزمات المالية وإدارتها يلزم أن تقوم على أساس توافق كبير في الآراء يشمل مشاركة البلدان النامية بالكامل.

وإذا كان هناك وجه مشرق في الحالة الصاخبة التي نعيشها الآن فهو تزايد عدد المثقفين والقادة السياسيين الذين بدأوا يقبلون هذا الواقع. وعلى نفس المسار فمن الأمور المشجعة ملاحظة المناقشات الدائرة في مجموعة الـ ٢٢. فقد ألهمت روح المسؤولية المشتركة الاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولي ووزراء مالية أمريكا اللاتينية، والمطالبة بعقد اجتماع يضم وزراء المالية وسلطات المصارف المركزية، التي وردت في خطاب الرئيس كلينتون منذ ثلاثة أيام. ونحن نشجع بشدة على أن تتواصل هذه الجهود.

ولقد تم اتباع سياسة استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة بهمة في بلدي، من خلال مزيج من السياسات الضريبية والنقدية، الأمر الذي هبط بالتضخم إلى أدنى حد له خلال خمسين عاما؛ من ذروة قاربت ٥٠٠ ٢ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى أقل من ٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وصاحبت التخفيضات الكبيرة في الميزانية إصلاحات هيكلية وبرنامج عريض للخصخصة فتح الأبواب أمام قطاعات الاستثمار الخاص المحلية والأجنبية في مجالات كالتعدين وصناعة الصلب وتوليد الكهرباء، والاتصالات والنقل. وفي القطاع الخارجي أدى برنامج للتحرير الشامل إلى القضاء على الحواجز غير التعريفية، وهبط بمتوسط التعريفة الجمركية إلى ١٢ في المائة. ولم يتحقق هذا على أساس وطني فحسب بل ووفقا لالتزاماتنا الإقليمية في إطار المخروط الجنوبي (المركوسول). وتنعكس الزيادة الكلية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وفي آثار استقرار الاقتصاد الكلي على توزيع الدخل ومستوى المعيشة للفقراء، حتى إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ يضع البرازيل بين البلدان التي يرتفع فيها مؤشر التنمية البشرية.

وهكذا فإن استقرار الاقتصاد الكلي يؤدي إلى الاستثمار المحلي والأجنبي. ولكن كما يتبين من الحالة المتقلبة التي تؤثر علينا جميعنا فإن ثمة حدودا واضحة لما تستطيع البلدان أن تنجزه إفراديا أو إقليميا. والدور الذي تؤديه البيئة الدولية دور حيوي. فتنسيق سياسة الاقتصاد الكلي من جانب الاقتصادات الرئيسية وخاصة بالنسبة لمعدلات الفائدة أمر أساسي لدرء الأزمات المالية المنهجية. وينطبق الاعتبار نفسه على التدابير التي ترمي إلى إنعاش الطلب المحلي والواردات. وثمة حاجة ملحة إلى صياغة تدابير منطقية في مجالات تحرير التجارة والإشراف المصرفي وإدارة أسعار الفائدة وتخفيف عبء الديون الخارجية والإقراض في حالات الطوارئ لتجنب أو تخفيف الآثار السلبية للتقلبات العنيفة في التدفقات المالية. وأعتقد الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن الصلة بين التجارة والمال أصبحت واضحة، وأصبح من الجلي جدا أنه إذا أريد للتحرير أن يكون عملية مستدامة في البلدان النامية فسنحتاج إلى فتح الأسواق وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية في البلدان المتقدمة النمو التي تؤثر على صادرات البلدان النامية.

إن إصلاح النظام المالي الدولي يتطلب التزاما صريحا وقاطعا بتعزيز التعاون المالي الدولي وجعله أكثر كفاءة. ومثلما أرسينا في الثمانينات وأوائل التسعينات معالم نظام تجاري دولي جديد متعدد الأطراف، فلا يمكننا في أواخر التسعينات أن نتقاعس عن التركيز على بناء هيكل أكثر ديمقراطية لهذا النظام المالي الدولي - هيكل يكون مجهزا على نحو أفضل للاستجابة للتحديات والمخاطر الكامنة في عملية العولمة.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد التزام بلدي التام بهذه العملية. وسوف نواصل العمل مع مؤسسات بريتون وودز ومصرف التسويات الدولية في استنباط وتعزيز

نشر الأدوات الملائمة للرقابة والتنظيم المصرفيين. وسنستمر في الأخذ بنهج حذر وتدريجي تجاه تحرير الحسابات الرأسمالية. كما أننا ملتزمون بتعزيز الرقابة المتعددة الأطراف، ولكن ذلك ينبغي أن يقوم أساسا على صراحة ونوعية حوار السياسات بين الصندوق ودوله الأعضاء. وكما أعلن وزير المالية البرازيلي مؤخرا في اللجنة المؤقتة فإنه:

"لا أحد - ولا حتى الصندوق - يملك احتكار الحقيقة ولا القدرة على أن يحدد بدقة، وبما لا يدع مجالا للشك، الشيء الصواب الذي يتعين القيام به، ولحظة القيام به، والطريقة الفريدة لإقامة التوازن بين المقايضات التي لا مفر منها في مجال وضع السياسات الاقتصادية".

وأخيرا، أود أن أشدد على أننا نؤمن إيمانا راسخا بحوار السياسة العامة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز فهذا الحوار أثبت فائدته بالفعل، وهو يعد أمرا أساسيا للتوصل إلى فهم أفضل للحقائق الجديدة السائدة في هذا العالم المتسم بالعولمة.

وإذا سمحتم لي بإلقاء نظرة سريعة على المستقبل فلعلنا نستطيع استنباط صيغة أكثر تفاعلا لهذا الحوار قد تمكننا من استخلاص نتائج مثمرة من المناقشة؛ وإلا فإننا سنكرر فحسب - وإن كان بطريقة أكثر رزانة - ما نقوم به في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة. إن الحوار المتجدد يجب أن يكون حوارا حقيقيا وليس سلسلة من المونولوجات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه إليكم، سيدي، بخالص التهاني على انتخابكم بالإجماع، وعن جدارة، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم، خاصة وأن جمعيتنا سيطلب إليها أن تواصل بحثها لبرنامج الإصلاح المقترح من الأمين العام.

أود أيضا أن أعرب عن كامل تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به هذا الصباح وزير خارجية إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد سرنا كثيرا أن نستمع إليه وهو يعرب عن الشواغل والتوقعات الرئيسية للبلدان النامية.

ويسعد وفد المغرب أن ينعقد لأول مرة هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، وهو حوار دأبت البلدان النامية على الدعوة إليه، من خلال مجموعة الـ ٧٧، منذ ما يقرب من خمس سنوات.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة، وما أعقب ذلك من تنامي تحرير التدفقات المالية وتدفقات المعلومات، إلى إثارة حماس لم يسبق له مثيل في كل أنحاء العالم لاعتماد نظم اقتصادية ترتكز على أولية رأس المال الخاص في تنظيم الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية. ومع اختفاء المواجهة الأيديولوجية وما صاحبها من توحيد القيم التي تحكم المجالات المختلفة في المجتمع، أصبحت الحدود الوطنية - التي كانت في الماضي، بدرجة أو أخرى، محكمة إحكاما منيعا في أجزاء كثيرة من العالم، أقل مناعة وأكثر إنفاذا للتدفقات الخارجية من رؤوس الأموال والبضائع. وقد دخلت البلدان الآن - ولا سيما البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال، في تنافس محموم من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي أصبحت أساسية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للنمو الاقتصادي، نظرا لأن التسهيلات المالية المقدمة في شكل مساعدة إنمائية رسمية استمرت في التدني.

ومن المؤسف أن البلدان لم تكن جميعها مجهزة بنفس المستوى للانضمام بيسر للاقتصاد العالمي البازغ. بل الواقع إن بلدانا عديدة لم يكن بمقدورها أن تصمد أمام رياح التغيير والحرية لأن هياكلها كانت جامدة أكثر مما ينبغي، وكانت ترتكز على مبادئ بالية، بل إن بعضها تهاوى وتفسخ وخلف في أعقابه مجتمعات تموج باضطرابات تخوض فيها القوى المتعادية معارك مهلكة كثيرا مايكون المدنيون ضحاياها الأبرياء.

لقد أصبحت التجارة العالمية أكثر حرية نتيجة التوقيع، في عام ١٩٩٤، على اتفاق مراكش الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي جعل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو أكثر اتساما بروح المنافسة، مما دفع شركات التصدير إلى اعتماد أساسيب انتاجية أكثر إدرارا للربح. وبالطبع، أدى تخفيض التكاليف بغية الاحتفاظ بالقدرة التنافسية إلى زيادة البطالة وإلى ظهور مشاكل اجتماعية في معظم البلدان وبخاصة البلدان

النامية. وفي الوقت ذاته لوحت المؤسسات المالية الدولية بشبح التهميش لجميع البلدان التي سولت لها نفسها عدم إجراء عمليات التكيف الضخمة التي باتت لازمة للانضمام إلى الاقتصاد العالمي.

وعلاوة على ذلك، أصبح المستقبل، على ما يبدو، محفوفا بالشكوك ولا يمكن التنؤ به بالنسبة للبلدان التي تحاول البقاء داخل دائرة الأمم التي لم تستسلم لضغوط عملية الانتقال، على الرغم من الجهود التي تبذلها للاحتفاظ بتوازن ما في اقتصادها الكلي، وتعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها التجارية، وضمان خدمة ديونها الخارجية.

وحقيقة الأمر هي أن التدفقات المالية الخاصة يمكن أن تسدد ضربة قاسية للبلدان التي تجتذب هذه التدفقات إذا ضاعت الثقة في سلامة الاقتصادات المستهدفة.

كما أن التجارة الدولية أقل حرية بالنسبة لسلع مثل المنتجات الزراعية والمعادن والمنسوجات والملبوسات، والتي تكتسي أهمية كبيرة في مجال التصدير بالنسبة للبلدان النامية بعد أن أصبحت أسواق العمالة شبه مغلقة تماما أمامها. وفي نفس الوقت، هبطت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد مصدرا هاما من مصادر التمويل للعديد من البلدان الأفريقية، إلى مستوى شديد الانخفاض، حيث أصبحت في الوقت الراهن تمثل ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي نهاية المطاف، ستؤدي مخاطر التهميش والأزمات المالية وعبء المديونية الخارجية وتفشي البطالة، إلى تعتيم آفاق المستقبل وتقويض الإرادة على التكيف لدى أكثر البلدان جدية إذا لم يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها.

ويحدونا الأمل في أن يكون الحوار الذي بدأناه توا تحت رعاية الأمم المتحدة حوارا بناء، وأن يؤدي إلى بلورة شراكة حقيقية تقوم على تقاسم المسؤولية والمنفعة المتبادلة، وهو ما تم التأكيد عليه في قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٢. وسيكون مستقبل تعددية الأطراف في المجال الاقتصادي بالأمم المتحدة مرتبطا بقدرتنا على الاهتداء إلى إجراءات ملموسة ومتضافرة لمعالجة مشاكل البلدان الأقل نموا في المجتمع الدولي. وستعتمد مصداقية الأمم المتحدة في أعين سكان عالمنا على قدرتها على تجاوز العبارات الرنانة، وضمان أن تكون مداولات هيئاتها مشفوعة بإجراءات يمكن أن تلمس آثارها على المستويات الوطنية والمحلية.

ختاما، يود وفد بلدي أن يوجه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة المفجعة السائدة في القارة الأفريقية التي سحقتها الصراعات والفقر والمشاكل الاجتماعية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نكرر النداء الذي وجهه جلالة الملك الحسن الثاني في مؤتمر مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، المعقود في مراكش، من أجل اعتماد وتنفيذ خطة مارشال دولية يمكن أن تساعد أفريقيا على الخروج من أزمتها المزمنة، وتضع قارتنا التي ظلت أكثر القارات تضررا، على الطريق المؤدي إلى التنمية والرخاء.

السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي سروري حقا أن أرى السيد ديدييه أوبيرتي يترأس هذا الحوار الهام الأول بشأن العولمة التي تحدث أثرا قويا على الإنسانية وتنمية عالم اليوم.

إن العولمة أصبحت اتجاها عاما في عصرنا. وقد عجلت بتوسيع نطاق أسواق المال والسلع والخدمات وكثفت الطابع الاجتماعي للاقتصاد العالمي وعززت الترابط بين الدول والمناطق. وفي الوقت نفسه، ازداد التنافس حدة أكثر من أي وقت مضى. إن أي دولة، كي لا تهمش في عملية التنمية، لا بد لها أن تشارك بنشاط في العملية وفقا لقدراتها وأهدافها الإنمائية. ولا بد لكل دولة من أن تصوغ سياسة ملائمة للتكامل الدولي بغية الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعملية وتقليل الجوانب السلبية إلى الحد الأدنى.

وتهيئ العولمة ظروفا أكثر مؤاتاة للاستيراد والتصدير والاستثمار، مما يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي. وتقوم غالبية البلدان بتطوير استراتيجية للنمو الاقتصادي تجمع بين عنصرين - الاستثمار والتصدير. إن حصيلة مفاوضات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/ منظمة التجارة العالمية، علاوة على إنشاء مناطق التجارة الحرة، قد حسنت كثيرا الوصول إلى الأسواق وتحرير التجارة في جميع أرجاء العالم. وعلى الرغم من ذلك، ينبئنا الواقع أنه لا يزال

يصعب على سلع البلدان النامية أن تصل إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، نظرا لضعف قدرتها على المنافسة. وفي غضون ذلك، يجري تضييق نظام الأفضليات المعمم، وتستمر إساءة استعمال الحواجز التجارية الخفية التي تقام في شكل مواصفات للجودة ومتطلبات بيئية ومعايير عمالة ومعايير اجتماعية.

وينبغي للدول المشاركة في منظمة التجارة العالمية لا سيما البلدان النامية - وهي الآلية الاقتصادية العالمية، أن تستفيد أقصى فائدة ممكنة من ترتيب التفاهم الخاص بتسوية المنازعات. وهذا الترتيب بصورة أساسية من مصلحة البلدان النامية داخل منظمة التجارة العالمية، حيث أنه من الممكن أن يساعدها على تحاشي القيود التجارية التي تفرضها من طرف واحد بلدان متقدمة النمو متعددة. وبما أن الميزان التجاري يتأثر بتدابير التجارة الحرة، يمكن للبلدان النامية أن تضع أساسا جيدا لحساب متوازن عن طريق الإنتاج الموجه باطراد نحو التصدير.

إن تحرير التجارة والاستثمار يهيئ الظروف لزيادة تدفقات رأس المال ونقل التكنولوجيا. بيد أن كيفية استخدام تدفقات رأس المال والتكنولوجيا هذه بكفاءة تمثل مسألة صعبة. وتبرز الأزمة المالية والنقدية الأخيرة مثالا على سوء استعمال رأس المال. وينبغي للبلدان النامية أن تتعلم من هذه الأزمة بغية توجيه خططها الاستثمارية وجهة صحيحة، على نحو يتماشى مع متطلباتها وأهداف تنميتها.

وسيفضي بنا التحرير إلى حالة ينكمش فيها بعض مجالات الإنتاج بينما يتسع البعض الآخر. ولقياس أثر التحرير على العمالة ينبغي تحديد التوازن بين فرص العمل الضائعة بسبب مجالات الإنتاج المنكمشة وفرص العمل الجديدة التي أوجدها إنتاج سلع التصدير. إلا أنه، على المدى الطويل يمكن معالجة الأثر السلبي لتحرير التجارة على استخدام العمالة عن طريق إعادة توزيع الموارد البشرية بين مجالات الإنتاج.

وتؤدي التغيرات التي تحدث في بنية الإنتاج إلى تغيرات في نسب الدخل لفئات السكان المختلفة. والتفاوتات في الدخل هي أساس عدم المساواة الاجتماعية. لذا فإن انتهاج سياسة اجتماعية عادلة تراعي مصالح مختلف الطبقات الاجتماعية ذات مستويات الدخل المختلفة أمر ضروري لكفالة المساواة وتخفيف الآثار السلبية الممكنة للتحرير.

وحتى تفهم البلدان تماما الفرص التي يوجدها تحرير التجارة والاستثمار، لا بد لها أن تسعى لاستغلال ميزاتها النسبية. إلا أن هذه الميزات ينبغي أن تستغل بطريقة متوازنة وعقلانية في سياق استراتيجية طويلة المدى تنأى عن خطر إنهاك الموارد وتلويث البيئة. ومن ثم، لا بد لكل بلد من استراتيجية للتنمية المستدامة.

وعبر العقد الماضي، اتبعت فييت نام سياسة للإصلاح الاقتصادي حيث بنت اقتصاد سوق تنظمه الدولة، وأصبحت مندمجة على نحو أشمل في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

إن فييت نام لا تدرك الفوائد العظيمة التي تأتي بها عملية العولمة الاقتصادية وحسب، بل وتدرك أيضا التحديات التي تفرضها. ونحن ننوي أن نواصل سياسة التجديد، وأن نعزز قدراتنا الداخلية الخاصة، وأن نصبح أكثر اندماجا في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

وفي عملية التجديد والاندماج الدولي، وهي عملية تزخر بالصعوبات والتحديات، ترغب فييت نام في تمتين علاقات تعاونها في ميادين الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، والعلم والتكنولوجيا، وأن توسع أسواقها مع جميع البلدان والمنظمات والشركاء الدوليين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل مانويل فيار، رئيس مجلس النواب بالفلبين.

السيد فيار (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن من دواعي سرورنا حقا أن نلاحظ أن رؤية الدورة الخمسين للجمعية العامة، عندما نظرت أول مرة في القرار المتعلق بتجديد الحوار، قد آتت أكلها. فلنقم إذن ببذل قصارى جهودنا حتى نكفل أن تجد الجمعية مسارات العمل المطلوبة لمساعدة البلدان على تفادي الآثار السلبية للعولمة.

إن العولمة لها بالطبع جانب مشرق. فقد شهد الجزء الأخير من القرن العشرين توسعا هائلا في تدفقات التجارة الدولية. وازدادت الصادرات العالمية من ٣١٥ مليارا من الدولارات في عام ١٩٧٠ إلى ٣ ٤٤٧ مليارا في عام ١٩٩٠. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي من ٥٠٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١ ٩٤٨ مليارا في عام ١٩٩٢.

ولقد شهد العقدان الماضيان أيضا نموا هائلا في التمويل الدولي. ففي أسواق القطع الأجنبي، على سبيل المال، كان حجم الاتجار يبلغ مبلغا متواضعا قدره ١٥ بليون دولار يوميا في عام ١٩٧٣. وارتفع هذا ارتفاعا حادا ليبلغ ٩٠٠ بليون دولار يوميا في عام ١٩٩٢.

ليس من الصعوبة إذن أن نرى الجانب الإيجابي للعولمة. وهذه الزيادات الهائلة في التجارة العالمية، والاستثمار والتمويل لا تعني سوى ارتفاع في مستوى الازدهار.

ومع ذلك نتساءل لمن الازدهار؟ الواضح أن بلدان شرق آسيا السريعة النمو وعددا قليلا آخر من البلدان النامية استفادت من عملية العولمة، حيث حققت معا حوالي ٦٨ في المائة من الزيادة الحديثة في التجارة لدى البلدان النامية، وكانت المتلقية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى العالم النامي. وهكذا ارتفع دخل الفرد فيها، وتراجع مستوى الفقر لديها، وتحسن الرفاه المادي العام لشعوبها.

ولكن ماذا فعلت العولمة لبقية البلدان النامية؟ يبدو أن آثارها الحميدة كانت هامشية. فقد أورد تقرير التنمية البشرية حقائق مقلقة وهي: أن خُمس سكان العالم، أو ١,٣ بليون نسمة، ما زالوا يعيشون في فقر مدقع؛ وأن دخل ما يزيد على ٥٠ في المائة من سكان العالم لا يتجاوز ٥ في المائة من الدخل العالمي؛ وأن المسافة بين الأغنياء والفقراء على صعيد عالمي كبيرة لدرجة لا تطاق.

وحتى الاقتصادات السريعة النمو في العالم النامي تساورها الشكوك الآن إزاء ما ستوصلها إليه عملية العولمة. فالأزمة المالية في شرق آسيا محت المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحقيقها بشق الأنفس على مر السنين. ولقد أثرت الأزمة على الجميع في تلك البلدان عن طريق انخفاض حاد في سعر الصرف، وانهيار القطاع المالي، وإفلاس الشركات، وحدوث تغيرات في معدلات عائد الأصول وفرض قيود نقدية. وأفادت منظمة العمل الدولية أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي ارتفعت البطالة ارتفاعا شديدا في تلك البلدان.

ولقد امتدت الأزمة إلى أنحاء أخرى من العالم، وقد تفضي بالاقتصاد العالمي إلى ركود عميق. وأفادت الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم في عام ١٩٩٨ التي أعدتها الأمم المتحدة أن نمو الإنتاج عام ١٩٩٨ آخذ في التباطؤ في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، نتيجة للأزمة، كما أن نمو التجارة العالمية يتباطأ أيضا.

فإذا أدى هذا الاتجاه إلى حدوث تفكك اجتماعي في البلدان وإلى انهيار الاقتصاد العالمي، حينئذ لا يسعنا إلا أن نلوم أنفسنا على عدم التحلي بالبصيرة والشجاعة لتغيير مسار التاريخ.

ولا يسعنا بالطبع أن نتمنى ببساطة نهاية عملية العولمة. فهي حقيقة قائمة في العالم الحديث. والعملية يتعذر عكس مسارها. ولا يسع فرادى البلدان والمجتمع الدولي إلا أن يتخذا إجراءات لكفالة الاستفادة منها إلى أقصى حد وتقليل جانبها السلبي إلى أقل حد. ويتحتم علينا الآن، على الرغم من تأخرنا بالفعل، أن نجري منفردين ومجتمعين استعراضا مستفيضا جدا لآثار العولمة - تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي - وأن نضع خطة عمل مصممة أساسا لتفادي قواها التدميرية.

ماذا يجب أن نفعل؟ ينبغي أن يكون واضحا جدا الآن أن منافع التكامل مع الاقتصاد العالمي عن طريق العولمة لا يمكن أن تتأتى إلا لتلك البلدان التي وطدت أسسها اللازمة للتصنيع والتنمية. ويجب أن تستثمر البلدان في تنمية الموارد البشرية، وتهيئة الهياكل الأساسية المادية المطلوبة. ويجب أن تزيد البلدان إنتاجيتها في القطاع الزراعي. ويجب أن تنتهج سياسات صناعية استراتيجية من أجل تطوير قدراتها التكنولوجية والإدارية. ويجب أن تنشئ مؤسسات مصممة لتنظيم أسواقها المالية على نحو ملائم. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ما ذكرته الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٨ التي أعدتها الأمم المتحدة من أن ما نحن في أمس الحاجة إليه في هذا الوقت ليس المزيد من رفع القيود وتحرير الأنظمة، بل إشرافا رسميا أكثر فعالية وضوابط سوقية للأسواق المالية.

وما لم تستجب فرادى البلدان أنفسها والمجتمع الدولي على حد سواء استجابات مناسبة، فإن جوانب الاختلال التي تتضمنها عملية العولمة ستزيد من التنمية غير المتساوية. وبناء عليه، ستجرب بلدان عديدة الابتعاد عن عملية العولمة، الأمر الذي يمكن أن يزيد من الفوارق الاقتصادية القائمة بين الدول، ويوسع من الاختلالات في الدخل بين الشعوب، ويزيد من الانقسامات الاجتماعية.

وأود أن أردد ما قاله السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي، وهو أن زيادة تحرير التجارة والاستثمار يتعين أن تأخذ في الحسبان التطلعات المشروعة للحكومات نحو حماية استقرارها المالي، وحقها في تقرير مسار استراتيجيتها الإنمائية الخاصة بها، فضلا عن صحة سكانها، وهويتهم الثقافية، وبيئتهم المادية. وجدير بالذكر أيضا أن هذه الجمعية دعت صندوق النقد الدولي في العام الماضي، في القرار ١٨٠/٥٢، إلى كفالة اتباع نهج منظم ومرن في ممارسة دوره في تعزيز تحرير الحسابات لرأس المال، من أجل تمكين البلدان الأعضاء من تكييف عملية تحرير حسابات رأس المال وفقا لظروف كل منها.

ولا أود أن أنكر أن بعض الإجراءات قد اتخذت على الصعيد الدولي. بل إني أود أن أذكر الأثر الإيجابي للأمم المتحدة على التدخلات اللازمة من أجل مساعدة البلدان النامية. فقد أشار رئيس البنك الدولي، جيمس ولفنسون، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن التركيز في برامج الإقراض التي يعتمدها البنك تحول في العقد الماضي من الهياكل الأساسية المادية إلى تقديم الدعم للوظائف، والمدارس، والرعاية الصحية، والأغذية، ومرد ذلك بدرجة كبيرة إلى الأمم المتحدة. وقال المدير الإداري في صندوق النقد الدولي، ميشيل كمديسوس، إن المجتمع الدولي يجب أن يتكاتف من أجل دعم برامج التكيف في أشد البلدان تأثرا بالأزمة، وأن يحث البلدان التي لديها فائض في ميزان المدفوعات على أن تحول هذا الفائض إلى قروض ومساعدات إنسانية مشتركة وتقدمها إلى البلدان التي تمر بمرحلة تكيف، وأن تضع شروطا سهلة للقروض المعاد هيكلتها، وأن تبقي أسواقها مفتوحة.

لذلك يتعين علينا أن نعزز الإجراءات الإيجابية المتخذة فعلا. ونحن ندعو جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن تبدي إرادتها السياسية في التصدي لتحديات العولمة عن طريق اتخاذ إجراءات تساعد جميع البلدان على الدفاع عن أنفسها. ولدينا بالفعل رؤية لما يمكننا عمله. ويُذكر أنه في مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع المنعقد في فرنسا عام ١٩٩٦، دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في جملة أمور، إلى قيام عولمة ذات ضوابط، وألح، إلى جانب المستشار الألماني كول، على قيام رقابة على الأسواق المالية، تكون أشد إحكاما. والبيان الذي أدلى به الرئيس كلينتون في نيويورك يوم الاثنين الماضي - والذي قال فيه إن الولايات المتحدة سوف تعقد في غضون ٣٠ يوما اجتماعا لوزراء المال في البلدان الرئيسية من أجل تقديم توصية بكيفية تكييف الهيكل المالي الدولي مع القرن الحادي والعشرين - دلل بالتأكيد على وجوب اتخاذ إجراءات عاجلة ومشتركة لاجتثاث الأزمة من جذورها.

يجب أن نروض قوى العولمة لتخدم التنمية والازدهار فحسب. ويجب أن نفعل هذا للحفاظ على إدامة التنمية لدى البلدان، ولانتشال شعوب لا حصر لها من البؤس الذي تتخبط فيه. ونحن ندين لأنفسنا وللأجيال المقبلة ببذل قصارى جهودنا في هذا السبيل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بسبب ظروف غير متوقعة، لم يتمكن السفير لافروف من الإدلاء ببيان في هذا الاجتماع الهام جدا للجمعية العامة. وبناء على تعليماته سأدلي بهذا البيان نيابة عنه.

إننا نعلق أهمية كبرى على قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعارة اهتمامها إلى المشكلة الملحة المتمثلة في الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العولمة. ومع أن بعض جوانب الموضوع قد نوقشت هذا العام في الأمم المتحدة، فإننا نرى أن هذه المناقشة تنعقد في الأوان الملائم، إذ أنها تدور مع تفاقم الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا بما يتجاوز بعدها الإقليمي لتصبح أزمة عابرة للقارات، في الوقت الذي تفقد فيه الأسواق المالية العالمية وأسواق السلع العالمية استقرارها. وهذه الأعراض المثيرة للقلق تستدعي من المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام الشديد بالموضوع، واعتماد التدابير الكافية، التي يتعين على محفلنا اليوم أن يحددها.

وفي السنوات الأخيرة، اعتبرت عمليات العولمة في الاقتصاد العالمي وتعاظم الترابط فيما بين السلع الوطنية والخدمات وأسواق رأس المال ظاهرة إيجابية، تسهم في النمو الاقتصادي وزيادة فعالية استخدام الموارد العالمية. وبالرغم من ذلك، فإن المخاطر المتعلقة بالعولمة التي تشكل خطرا محتملا على الاقتصادات غير الناضجة، ولا سيما تلك التي لم تصبح بعد ذات قدرة تنافسية كافية - لم تلق التقدير الكافي ولا الاهتمام الواجب. والحالة في منطقة جنوب شرق آسيا وآثارها على المناطق الأخرى

دللت بوضوح على أن العولمة تزيد زيادة حادة متطلبات الجودة والفعالية من حيث السياسة الداخلية والجهود الدولية المتضافرة لمساعدة البلدان المتضررة، فضلا عن الحيلولة دون أن تصبح الأزمات الإقليمية أزمات عالمية.

ونحن نحيي ونؤيد الجهود التي اضطلع بها المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية من أجل تثبيت استقرار الاقتصادات والأنظمة المالية للبلدان المتضررة بالأزمة. لكن التطورات التي شهدتها الأشهر الأخيرة في مختلف بلدان أوروبا الشرقية، بما فيها روسيا، واستمرار الاضطراب الاجتماعي والاقتصاد في آسيا، ترسل رسالة تحذير خطيرة بأنه لا بد من اتخاذ إجراءات أكثر حسما من جانب الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وربما وضع برنامج لمكافحة الأزمات يتم تطويره بصورة مشتركة. وهناك ضرورة ملحة لأن تتحول المؤسسات المالية الدولية القائمة تدريجيا إلى أداة أكثر فعالية لتعزيز النظام المالي العالمي وتنظيم التدفقات المالية عبر الحدود وتنفيذ إجراءات وقائية لمكافحة الأزمات، بما في ذلك - وسيرا على منوال منظمة التجارة العالمية - تطوير قواعد دولية ومعايير سلوك لمشغلي الأسواق المالية، ورصد التقيد بهذه القواعد.

وإننا مقتنعون بأنه ينبغي للحكومات، كجزء لا يتجزأ من مجموعة متكاملة من التدابير التي تستهدف تحسين الاستقرار الاقتصادي، أن تضطلع بدور نشط في إدارة عملية متوازنة لتحرير وتنظيم الأسواق المالية الوطنية من أجل النهوض بالاستثمار المحلي والأجنبي في الصناعات الإنتاجية.

ونحن نعترف ونشيد بمساهمة الأمم المتحدة وهيئاتها الاقتصادية في التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن المشاكل الملحة للتنمية الاقتصادية العالمية، وكذلك مساهمتها في تعزيز دمج البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الأسواق العالمية، وهي اقتصادات ليست لديها مقاومة كافية للأثر السلبي لقوى السوق. وفي الوقت ذاته، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في إنشاء نظام دولي للإنذار المبكر لحالات الأزمات في التنمية الاقتصادية، وأن تعمل بصورة أوثق مع المؤسسات المالية الدولية بشأن المسائل ذات الصلة. ومجالات الأولوية في التعاون قد تشمل رصد التدفقات المالية والسياسات الاقتصادية للحكومات، وتقديم المساعدة إلى البلدان المحتاجة في مجال جمع معلومات موضوعية عن الحالات الاقتصادية وحالات الأسواق المالية، وتعزيز القدرة الدولية على التنبؤ.

ومع العولمة وتزايد خطر آثارها السلبية، فإن مشكلة تمويل التنمية تتطلب اهتماما أكبر من جانب المجتمع الدولي. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والبنك الدولي لتطوير شراكة مع القطاع الخاص من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

وتدعونا هذه الأزمة إلى إلقاء نظرة جديدة على الفوائد المستقاة من الترابط في عالم اليوم. إن الافتقار إلى التحكم بأية عمليات تجري في الاقتصاد العالمي وعدم القدرة على التنبؤ بها، يمكن أن يؤدي إلى أوخم العواقب. ويقارن العديد من الكتاب عالم اليوم بسفينة تتقاذفها الأمواج، وليس لدى ملاحيها القدرة على مواجهة قوى الطبيعة إلا بتضافر جهودهم. وأود أن أوسع نطاق هذا التشبيه بالقول إنه من أجل الوصول إلى بر الأمان، فإن جهود الملاحين وحدها لا تكفي؛ ومن الضروري لقباطنة الأسطول المالي والاقتصادي أن يشاركوا في التجديف. وإذا ما سارعنا إلى إدراك هذه الحقيقة فإنما نعجل بأن نصبح شركاء يؤمنون بمبدأ بسيط هو: إن رخاء الجميع يمكن تأمينه عن طريق تحقيق الرفاه لكل فرد من الأفراد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد حاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن تأييد وفد بلدي التام للبيان الذي أدلى به هذا الصباح الوزير علي العطاس من إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويرحب وفد بلدي بانعقاد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

إن مناقشة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للعولمة في هذا المحفل تأتي في حينها نظرا للحالة العالمية الراهنة. لقد شهدنا اضطرابات مالية واقتصادية تؤثر على العديد من البلدان في السنة الأخيرة. فالأزمة التي ظنها البعض لأول وهلة مجرد مشكلة اقتصادية إقليمية تتحول الآن إلى ظاهرة عالمية. والأثر المعدي للأزمة المالية الآسيوية هو واقع فعلي حقا. وقد أسفرت الأزمة المالية عن أوجه عديدة من الريبة حتى في الاقتصادات الرئيسية. فقد شهدنا اقتصادات جنوب شرق آسيا

تتراجع في غضون عام واحد. والمكاسب الاقتصادية التي تحققت في العقد الأخير تشهد الآن نكسات حادة. وهذه الاقتصادات تمر الآن بمرحلة الركود. فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي كان نتيجة سنوات من العمل الدؤوب قد أعيق إعاقة شديدة في العملية.

وتبين الأزمة الحالية بصورة واضحة جدا بعض الآثار السلبية المترتبة على العولمة. وحجة المدافعين عن العولمة وتحرير الأسواق هي أن الأيدي الخفية في سوق عالمية حرة ومتحررة يجب أن تعطى سلطة مطلقة لتعزيز التخصيص الأمثل للموارد والنمو على نطاق عالمي. وبالنسبة لهم ينبغي أن تضطلع الحكومة بدور الميسر لتعزيز بيئة مؤاتية لكي تعمل فيها قوى السوق. ويقولون إنه لا ينبغي للحكومات أن تتدخل وتخل بالتوازن. ولكن لا بد من أن يدرك هؤلاء أيضا أن على الحكومات التزام حماية شعوبها والدفاع عن مصالحها. وفي السنوات الأخيرة، تعين على العديد من الحكومات أن تتصرف دفاعا عن بلدانها في مواجهة المضاربين بالعملات والبورصة الذين يعملون تحت ستار العولمة والتحرر.

وفي ظل خلفية الاضطراب الاقتصادي السائد في آسيا وروسيا وحول العالم، هناك اتفاق واسع الآن على أن المشكلة التي نواجهها اليوم كانت إلى حد كبير نتيجة لضخ كميات ضخمة من رؤوس الأموال في الأسواق الناشئة بدون إيلاء الاعتبار الواجب للمخاطر، ثم سحب تلك الأموال بصورة مفاجئة بدون إيلاء الاعتبار الواجب للاحتمالات الطويلة الأجل. وفي الأسابيع الأخيرة شاهدنا جهودا مبذولة من جانب السلطات في هونغ كونغ وتايوان وروسيا، مستخدمة مختلف الوسائل في محاولة للتصدي للمشكلات التي تواجه كلا منها.

ومن الواضح بجلاء أن سلوك الارتفاع المفاجئ والانخفاض المفاجئ الذي يمارسه في الأسواق المالية المقرضون والمستثمرون على المدى القصير، مسؤول إلى حد كبير عن نشوب الأزمة. ففي عام ١٩٩٦ تدفقت نحو ١٠٠ بليون دولار من رؤوس الأموال على آسيا. وخرج منها حوالي هذا المبلغ في النصف الثاني من عام ١٩٩٧. وهذا التغير الهائل في الاتجاه المعاكس قد أدى إلى هبوط حاد في أسعار العملات، وتقلبات كبرى في أسعار الصرف، وزيادة سريعة في معدلات الفائدة. وانخفضت أسواق الأرصدة إلى مستويات قياسية. وتوقفت المصارف عن الإقراض، بسبب شح السيولة، والأسعار العالية للفوائد وازدياد عدد القروض العاجزة عن السداد. وهذا بدوره أدى إلى انخفاض شديد في حجم الاقتصاد الحقيقي في البلدان المتضررة.

وبما أن ماليزيا من البلدان التي تضررت بشكل خطير من هذه الظاهرة، فسأنفق بعض الوقت في الحديث عن حالة ماليزيا. ففي غضون شهور بعد الهجمة العدوانية على عملتنا، انكمش متوسط دخل الفرد عندنا بمقدار كبير. وانحدر النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه ٨ في المائة في السنوات الماضية، بسرعة إلى أن أصبح فجأة سلبيا. وفي هذا العام انكمش اقتصادنا أيضا بنسبة ٦,٨ في المائة في الربع الثاني من السنة، بعد انكماشه في الربع الأول بنسبة ٢,٨ في المائة. ونحن الآن في فترة كساد لأول مرة منذ ١٣ سنة، ولثاني مرة منذ ٤٠ سنة.

وليس أمام حكومة ماليزيا خيار سوى العمل - وأن تعمل على وجه الاستعجال وبصورة حاسمة. لقد توصلنا إلى نتيجة صعبة هي أن الأولوية عندنا لحماية الاقتصاد واستعادة استقلالنا الاقتصادي. والأوقات الشاقة تتطلب اتخاذ تدابير شاقة. وإن لم تتخذ تدابير شاقة على التو لتحريك النمو فسيواصل الاقتصاد الماليزي هبوطه مثل الحجر الساقط. ويتعين علينا نحن أنفسنا أن نجري عملية إنعاش لاقتصادنا. وكلما كانت عودتنا إلى المسار الصحيح أسرع، كان ذلك أفضل بالنسبة لنا ولجيراننا وللمنطقة. وبطبيعة الحال هناك مخاطر تكتنف العملية. إذ ليس هناك في الواقع شيء يخلو من المخاطر. ولكن ماليزيا على استعداد للدخول في مخاطرة محسوبة العواقب. فلكل مسكّن من المسكنات آثاره الجانبية.

وقد قامت حكومة ماليزيا بتنفيذ مجموعة من التدابير لفرض رقابة صارمة على أسعار الصرف لحماية اقتصادها من المخاطر وأسباب الضعف الناجمة عن التطورات الخارجية. ويقول بعض النقاد إننا قد تراجعنا عن سياسة السوق الحرة بإدخال الرقابة على النقد. ولن هدفنا هو إيقاف الاتجار في الخارج بعملتنا الوطنية "الرينغيت"، والمحافظة على سعر ثابت للصرف. وبفضل هذه التدابير الجديدة وتثبيت سعر صرف الرينغيت، أصبح هناك الآن مزيد من القدرة على التنبؤ، الأمر الذي ييسر تجارتنا الخارجية.

إن ما تسمى بالخطوة إلى الوراء التي اتخذتها ماليزيا قد اتخذت لحماية البلد وليس عزله. فنحن لا نفعل غير حماية اقتصادنا في المستقبل من المضاربات وتلاعب

تجار العملات بعملتنا. وفي هذا الصدد، نرحب بالرأي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على النحو الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، ومفاده أن البلد الذي يواجه هجمة عدوانية على عملته ينبغي أن يكون من حقه أن يفرض تدبيرا تلقائيا انفراديا. وفي بعض الأحيان قد يتعين علينا أن نأخذ خطوة إلى الوراء لكي نحقق طفرة إلى الأمام. وأصبح بوسع ماليزيا عمليا في الوقت الراهن ألا تقلق من هجمات المضاربين على الرينغيت ومن الاضطرابات الهائلة السائدة في أسواق العملة في مناطق كثيرة من العالم. وينبغي أن يلقى استقرار الأحوال الراهنة ترحيبا ممن يرغبون حقا في الاتجار مع ماليزيا والاستثمار فيها، واثقين من أن التدابير المتخذة هي بطبيعتها تدابير مؤقتة وتستهدف فقط المضاربين والمتلاعبين بأسعار العملات.

وقبل أن نتخذ هذه التدابير القاسية، دأبت ماليزيا، في واقع الأمر، ومنذ أن بدأت الأزمة قبل عام، على اتباع سياسات التكيف على مستوى الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات المالية. وكنا حريصين على خفض المخاطر ومواطن الضعف الناتجة عن التطورات الخارجية وبدأنا في اتخاذ تدابير تقشفية في الجزء الأخير من السنة الماضية، وهي ما تسمى بصفقة صندوق النقد الدولي بدون تدخل من الصندوق: وذلك بالخفض الهائل للإنفاق الحكومي، والخفض الهائل في بسط الائتمان من ٣٠ في المائة إلى ١٥ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٩٨، وفرض أكثر السياسات النقدية والمالية صرامة. ولكن لا يبدو أن تلك التدابير قد أحدثت أثرا. بل زادت من تفاقم مشاكلنا. وعلى الرغم من أننا استطعنا إلى حد ما أن نبقي على عمل الاقتصاد بمستوى عال نسبيا من العمالة، فقد ظل الإحساس بالضغوط يتزايد على النظام المالي. ومع ذلك، وعلى الرغم من اتخاذ تلك التدابير، لم تحصل ماليزيا إلا على درجات تصنيف منخفضة من الوكالات التي تقوم بالتصنيف.

ومن الواضح أن الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار لا تتطلب بذل الجهود المحلية فحسب، ولكن بذل مجهود متضافر من جانب المجتمع الدولي أيضا. ونحن بحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي للتصدي للمخاطر والتحديات المرتبطة بهذه البيئة الجديدة الناشئة. ولكن انقضى عام، وعلى الرغم من المقترحات العديدة التي تقدمنا بها نحن وغيرنا لتعزيز هيكل النظام النقدي الدولي، لم تتخذ تدابير ملموسة في هذا الشأن. ولا يبدو أن هناك إحساسا من جانب القادة الماليين في العالم بالحاجة الملحة إلى العمل على نحو حاسم لاحتواء الأزمة الراهنة. وعلى الرغم من أن الاقتصادات المتضررة قد اضطلعت بإصلاحات اقتصادية ومالية صارمة تهدف إلى استعادة الثقة، لم يتوفر نفس الإحساس لدى القادة الماليين بالحاجة الملحة إلى تغيير البيئة المالية التي نعمل كلنا فيها. هناك حاجة ملحة إلى الاعتراف بذلك من جانب المجتمع الدولي، وإلى أن نسعى سويا لإيجاد حل دائم.

إن ماليزيا لم تعد ترى احتمال حدوث أزمة اقتصادية عالمية وانهيار في النظام المالي الدولي على أنه مجرد احتمال بعيد إذا ما فشل المجتمع الدولي في العمل على وجه الاستعجال. ويجب علينا جميعا أن ننظر بجدية في احتمال هذا التطور وأن نخطط لاتخاذ التدابير اللازمة لتفادي هذه الكارثة. وفي غياب أي تدخل جدي من جانب الزعماء الماليين في العالم، فإن هذا الاضطراب الاقتصادي قد يستفحل بدرجة أكبر، وستحتاج البلدان النامية إلى اتخاذ تدابير لحماية نفسها من الآثار المزعزعة للاستقرار الناتجة عن تقلبات أسواق رأس المال ريثما يتم إيجاد حلول بديلة فعالة ومجدية.

إن قضية وضع قيود على التدفقات الدولية قضية منطقية. فالرقابة على التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال ستسمح للحكومات، على الأقل في إطار زمني محدود، بأن تجمع بين سعر ثابت للصرف ومعدلات فائدة منخفضة حتى يعود الاقتصاد الحقيقي مرة أخرى إلى مساره. ولا يبدو أن هناك أية وسيلة أخرى أو أي بديل عملي آخر لحماية بلد ما في وجه التقلبات المفاجئة لتدفقات رأس المال.

لقد ظلت ماليزيا دائما ذات اقتصاد مفتوح. وما زلنا ملتزمين بآليات السوق والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد. وحينما تعود الأسواق المالية إلى طبيعتها على نحو ملموس فستعود ماليزيا مرة أخرى للسماح بحرية تدفقات رؤوس الأموال. وريثما يحدث ذلك، فإننا نشعر بحاجة إلى الحيلولة بين بلدنا وآثار تلك التدفقات التي تزعزع الاستقرار.

وتود ماليزيا أن تكرر مناشدتها للمجتمع الدولي أن يقوم على وجه الاستعجال باستعراض لآليات السوق المالية الدولية الحالية. وينبغي أن يبحث هذا الاستعراض عن السبل والوسائل اللازمة لتعزيز النظام، وتوفير ضمانات فعالة ووضع قواعد صحيحة للعبة. ومن الضروري إجراء إصلاحات بعيدة الأثر للنظام المالي

الدولي لمنع البلدان من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتعلق بتحرير الاقتصاد. وينبغي وضع معايير دولية للنقد لضمان أن أية أزمة في المستقبل يمكن أن تدار على النحو الملائم من جانب كل الأطراف المعنية. كل هذه المقترحات تستحق دراسة جدية إذا كان المجتمع الدولي لا يود أن يرى عملية التحرير المالي تتآكل بسبب الافتقار إلى الثقة في فوائدها الموعودة. وترى ماليزيا أن للأمم المتحدة دورا هاما يتعين عليها أن تضطلع به في هذا الصدد من خلال تشجيع حوارات مثل هذا الحوار.

إننا أيضا نحيط علما مع الاهتمام بإعلان الرئيس بيل كلينتون الصادر قبل ثلاثة أيام في نيويورك بشأن عقد اجتماع لوزراء مالية مجموعة الدول السبع وبلدان الاقتصادات الناشئة الرئيسية، في غضون ٣٠ يوما في واشنطن، للنظر في السبل اللازمة لتعزيز النظام المالي الدولي. فذلك اجتماع قد طال أمد انتظاره. ونأمل أن تتضمن مداولات الاجتماع اتخاذ تدابير ملموسة لتنظيم أسواق العملات، والتعرف على الأسباب الجذرية للأزمة المالية الحالية.

وأود أن أعلن مرة أخرى أن خبرتنا مع العولمة والتحرير الاقتصادي الخاليين من القيود قد أوضحت أن مخاطر العولمة حقيقية كما هو الحال بالنسبة لفوائدها الممكنة. وما استغرق بناؤه سنوات يمكن أن يتم تدميره بسهولة في بضعة أشهر. يجب علينا ألا نسمح بقيام حالات يمكن أن تصبح فيها الدول معوزة ما بين عشية وضحاها، مع كل ما يستتبع ذلك من عواقب اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة. وتعتقد ماليزيا أن التنمية ينبغي ألا تكون لعبة بين رابح وخاسر، حيث يكسب طرف واحد على حساب الأطراف الأخرى. ونحن نعتقد أن في العالم موارد تكفي لأكثر من حاجته ويمكن أن يتقاسمها الجميع إذا ما سمحنا لمقتضيات العقل والأخلاق أن تتقدم على دوافع الجشع والاستغلال.

هذه هي الطريقة المؤكدة الوحيدة لضمان ألا تؤدي عملية العولمة إلى تهميش أعضاء المجتمع الدولي الضعفاء والمعرضين للمخاطر. ونأمل أيضا أن يُعتبر أعضاء المجتمع الدولي الآخرون بالعبر المستفادة من الأزمة المالية في جنوب شرقي آسيا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوليفيا.

السيد جوردان باندو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعرب عن تهانئ بلدي للسيد أوبيرتي لانتخابه، عن جدارة تامة، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ويسرني أن أثني عليه للتحليل العميق الذي قدمه صباح اليوم لجميع المشاركين في هذا الحوار الرفيع المستوى.

إن منجزات عقود الأمم المتحدة الإنمائية الأربعة تكفي لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى حقيقة أن الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتخلفة النمو وبين الأغنياء والفقراء قد ازدادت اتساعا. إن ١٥ في المائة من سكان العالم يحصلون على ٨٥ في المائة من دخله. وبعبارة أخرى، لا يحصل ٨٥ في المائة من السكان إلا على ١٥ في المائة من الثروة. وهذا، علاوة على ذلك، ليس فقط نتيجة لـ ١٩٩٨ عاما من العصر المسيحي، وإنما أيضا نتيجة ٧٠٠٠ عام من التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي تولت فيها الحكم كل الأيديولوجيات وكل قطاعات السكان المدنية والعسكرية. ومن المؤسف أن هذا يعني أننا نصنع الفقر.

في عقود سابقة تكلمنا عن تنمية اقتصادية واجتماعية للجميع وسعينا إلى تحقيق تنمية متوائمة. وفي الوقت الحاضر يُتوقع منا أن يقتصر تفكيرنا على التنمية المستدامة المدامة التي هي شكل مقيد من أشكال التنمية. وليس كل فئة من فئات السكان أو كل قطاع من القطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الاجتماعية قادرا على تحقيقها، لأن الظروف الضرورية ليست متوفرة لتلك الفئات والقطاعات.

والشكل الأول من التنمية حدث في العقود الماضية في إطار ما يسمى بنظرية وجوب التدخل الحكومي في الاقتصاد التي ظهرت في الولايات المتحدة والعالم المتقدم النمو بعد أزمة ١٩٢٩، لكن الحمائية والتحرر الاقتصادي الآخذين في الظهور ظلا قائمين جنبا إلى جنب. وفي الوضع الدولي الجديد الذي ساد في الثمانينات ظهر تحرير الأسواق، واقتصاد السوق الاجتماعي والتحررية الجديدة. ويمكن أن يستخلص أيضا أنه بينما يزدهر هذا التحرر الاقتصادي، فإنه يتعايش مع الحمائية، لأن تحرير الأسواق المزعوم تحرير نسبي إلى درجة عالية. إنه يتضمن طرائق الحد من المنافسة الحرة أو القضاء عليها التي تتبعها الشركات والمؤسسات التجارية مثلما يتضمن الاحتكارات المستترة والتحكم بأسعار السوق أو احتكارات السيطرة الوقتية على الأسواق، على

نحو ما تسمى الاحتكارات الأجنبية الخاصة في بلدي. وفي اليوم الذي يصبح فيه ممكنا القضاء على المنافسة الحرة، سيمكننا أن نتصور شكل أي اقتصاد سياسي جديد وأي عصر جديد.

وكما قال أستاذ الاقتصاد الأمريكي بول صمويلصون، لقد عاش العالم دائما تقريبا باقتصاد مختلط يبدو، بحكم نتائجه، الأكثر إثمارا.

والوضع الراهن يمتاز بظاهرة معاصرة تُعرف باسم العولمة. وهي تنطوي على ظاهرتين حديثتين هما تنظيم الدولة للاقتصاد الوطني والتكتل. إلا أنها، من حيث تطبيقها، رديف بشكل علمي وأكاديمي للفظ الاسباني "موندياليزاسيون" (العالمية)، وهذا لا يعد رفضا للعولمة، وإنما يعني أن علينا أن نفهم العولمة، بكل اندماجات شركاتها وبكل اتفاقاتها المعقودة بين أكبر شركات العالم الحقيقي وأكثرها تخصصا. إن العولمة يمكن أن تفيد البلدان الأكثر تصنيعا، ذات التكنولوجيات الأكثر تقدما، والبلدان النامية الأكبر حجما. غير أنها يمكن أن تلحق الأذى بالبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم من الناحية الاقتصادية، كما أنها يمكن ألا تعني شيئا بالنسبة للبلدان المهمشة أو حتى يمكن أن تضر بها.

قد تكون للعولمة نتائج أخرى أيضا، مثل الفقر، الذي هو تراكمي، والبطالة. ومن الناحية الفنية والعلمية، من الممكن ألا يستأصل أو يخفف الفقر والبطالة بدون تهيئة عوامل لخلق وتكديس رأس المال الخاص، تماما مثلما يهيئ التكتل عوامل لخلق وتكديس رأس المال الخاص. إن مهمة التنمية هي تناول نوعي العولمة، وفي هذا العالم المقسم بين بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية وبلدان أقل نموا وبلدان متخلف' وبلدان مهمشة، ينبغي للمرء أن يتكلم أيضا عن "موندياليزاسيون" الخاص بمظاهر العولمة هذه.

فيما يتعلق بالاقتصاد، ينبغي ملاحظة أن لجاننا الاقتصادية الإقليمية أصبحت تسلم بنظرية جديدة يمكن أن تسمى اقتصاد التضامن، وهو تركيبة ضرورية من الاقتصاد السابق الذي كان دائما مختلطا. فلندع الخليط موجودا، حيث أنه من المستحيل تجنب ذلك، ولكن ينبغي أن يقل حتى يمكن أن تزيد إعادة التوزيع. إن التركيز الأقل وإعادة التوزيع الأكثر من شأنهما إنهاء الفقر إلى حد ما وتخفيف حدة أكثر الحالات خطورة. كما أن من شأنهما أن يخففا حدة البطالة عن طريق خلق فرص عمل.

ينبغي القول أيضا إن الوسائل الحالية التي تستخدمها الوكالات الدولية المتعددة الأطراف لقياس الاقتصاد غير كافية. إن الطريقة الحسابية لقياس التنمية تستخدم فقط لتسجيل مؤشرات الاقتصاد الرسمي، كما لو كان هو الاقتصاد العالمي، وهو غير ذلك. ليست هناك معايير منتظمة مستقرة لقياس الاقتصاد غير الرسمي الذي زاد في جميع البلدان، والاقتصاد غير القانوني أو غير المشروع، القائم ليس فقط على المخدرات وإنما على تهريب السلع والأسلحة وغير ذلك. وهذا التدبير الثلاثي الأبعاد من شأنه أن يعطي فكرة حقيقية عن الاقتصاد العالمي الإجمالي.

أخيرا، أود أن أذكر جانبا آخر بالغ الأهمية بالنسبة لبلداننا وللأمم المتحدة: تمويل التنمية. إننا نشعر بقلق بالغ لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحول من وكالة تمويل للتنمية إلى وكالة تدير التبرعات فقط. وهذا بالغ الخطورة بالنسبة للبلدان الصغيرة، وأقل البلدان نموا نسبيا، ومعظم البلدان المتخلفة والمهمشة، لأن المانحين يمولون ما يعود عليهم بالنفع وليس ما ترغب فيه البلدان التي على ذلك المستوى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك أيضا اعتبارات سياسية أخرى، لأن هذه البلدان، بحكم ما هي عليه، قد تتوقف عن أن تكون أهدافا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن استقلالها النسبي بشأن التنمية سيقل بشكل عنيف بصورة تتصل اتصالا مباشرا بدرجة تنميتها.

وينبغي التصدي لقضية تمويل التنمية. إن القدرة المالية للبلدان الصناعية التي تقدم التبرعات والأموال - التي لم تصل أبدا إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي - ينبغي أن توضع في إطار رسمي على نحو ما لأنه لا يوجد في الوقت الراهن أي جهاز يقوم بذلك. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أيضا أن يجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصلاحات وتعديلات أساسية وإلا فإن البلدان المانحة لن تتعاون بالطريقة المقترحة. وبهذه الطريقة سيذهب جزء من حصة الناتج القومي الإجمالي التي يقدمها المانحون إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى يتمكن من مواصلة عمله كجهاز تمويل ويذهب الجزء الآخر إلى إسهامات التمويل. ومع ذلك ينبغي وجود برنامج إنمائي يمكن أن ترجع إليه البلدان والمنظمات والمجتمع المدني والوكالات والقطاعات الاجتماعية والعامة والخاصة وتعتبره مرجعا لها.

المناقشة الهامة التي بدأت اليوم تبين أن هناك مشاكل في الحالة المالية الاقتصادية الدولية الراهنة. فهذه الحالة ليست مثالية، ومن ثم فإنها تحتاج إلى تعديلات وتكيفات. لقد انقضى وقت التبريرات وبدأت الشواغل بشأن المشاكل غير المتوقعة التي ظهرت. والحقيقة التي نستقيها من النتائج، وليس من المشاهدات والتأملات النظرية، خير معلم فيما يتعلق بالإجراءات. ونفس هذه الحقيقة هي تحذير لنا يدفعنا إلى الانتباه إلى الجوانب الاجتماعية التي نهملها والتي قد تنمو وتؤدي إلى انفجارات في المستقبل كما قال الرئيس الحالي للبنك الدولي. لقد قال السيد جيمس غرانت المدير التنفيذي السابق لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إنه لا يمكن التضحية بالجوانب الاجتماعية من أجل الجوانب الاقتصادية والإنتاجية والمضاربة.

إن التغيرات الكبيرة التي حدثت كانت في الطبيعة السهلة لمبدأ كل شيئ أو لا شيئ، أو الرابحون والخاسرون، أكثر مما كانت نتيجة تقدم عقلاني صوب التجميع بدلا من الإبعاد. والواقع أن أيا من النزعتين الحمائية والتحريرية لم تقدم الإجابات التي تحتاج إليها مجتمعاتنا، لأن عدم الإنصاف لا يزال قائما. ومع ذلك لا يمكن لأحد أن يعود إلى الماضي. بل ينبغي أن نسعى قدما إلى الأمام، ولكن لنتعلم أن نفعل شيئا للتغلب على الحلول غير المتوازنة. إن المشاكل الراهنة التي نتشاطرها جميعا في العالم لا تلائمها الحلول الجزئية ولكنها تتطلب حلولا شاملة.

صحيح إنه ينبغي لمنظمتنا أن تسعى في سبيل الإصلاح، وكذلك الحال بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولكن على مستوى آخر، يجب على المجموعات الإقليمية ومجموعة الـ ٧٧ وبلدان عدم الانحياز والهيئات المالية في المنظومة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تستفيد من الخبرات الجديدة وأن تولي اهتماما جادا للقرارات المتفق عليها. وباختصار يجب أن تجدد نفسها حتى تواجه المشاكل التي كادت أن تفاجئها وتطغى عليها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أولكسندر برودسكي نائب رئيس الوكالة الوطنية لتنمية أوكرانيا ودمجها في أوروبا.

السيد برودسكي (ترجمة شفوية عن الروسية): المناقشة التي تدور اليوم هي امتداد طبيعي للحوار الذي بدأ هذا العام في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تبين على نحو مقنع أن قضية العولمة والاقتصادات المترابطة هي العناصر الأساسية في المرحلة الراهنة من التنمية في العالم. إن نتائج تبادل وجهات النظر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مشاكل التجارة الدولية النامية في سياق نظام العولمة وأثر الأزمات المالية على الاقتصاد العالمي تؤكد أن الأمم المتحدة هي المحفل السليم لعقد هذا النوع من الحوار. ونرى أن نظر الأمم المتحدة في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الراهنة عن طريق الحوار سيكون إسهاما هاما في وضع أسس الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وقد أعطى ظهور مجموعة من الدول التي استقلت حديثا على المسرح العالمي، بما في ذلك أوكرانيا، لعملية عولمة الاقتصاد العالمي بُعدا نوعيا جديدا. وفي هذا السياق هناك أهمية كبيرة للمساعدة في العملية الطبيعية المتمثلة في إدماج بلدان أوروبا الشرقية في المنظومة الأوروبية وفي النظام الاقتصادي الدولي. ولسوء الطالع فإنه في الوقت الذي تدخل فيه أوكرانيا وبلدان أخرى تمر بمرحلة انتقالية، في النظام الاقتصادي العالمي، نواجه بعض الصعوبات ذات الطبيعة الخارجية والداخلية معا.

ومن بين المشاكل التي لها طبيعة خارجية نجد أولا الصعوبات المتصلة بقيام أوكرانيا كشريك على قدم المساواة في السوق الدولية للسلع والخدمات، والحواجز التعريفية، والتحرر غير الكافي للتجارة العالمية، والعمليات المناهضة للإغراق، وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

ونحن ندرك تماما أن عددا من المشاكل المحلية يتصل ببدء الإصلاحات في أوكرانيا في مرحلة متأخرة، وأنه كان هناك عدم تنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الاقتصاد الجزئي، ولم يكن هناك تنفيذ كاف للإصلاحات الهيكلية، وكان التنسيق غير كاف فيما بين الفروع المختلفة للحكومة. ونلاحظ أيضا أن المشاكل العامة في أوكرانيا تزداد سوءا نتيجة لإعادة هيكلة الاقتصاد والانتقال إلى نظام السوق. وهذه المشاكل التي تتضمن زيادة الجرائم والاتجار بالمخدرات وعددا من الظاهر الأخرى المعادية لمصلحة المجتمع كانت أيضا نتيجة للحاجة إلى إجراء تحول هائل في المجمعات العسكرية الصناعية وتخفيض حجم الجيش مما أدى إلى زيادة البطالة والتحلل الاجتماعي. واليوم تعمل أنشطة الحكومة بنشاط لحل تلك المشاكل وتعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق الاتساق الاجتماعي في البلاد.

لقد أكملت أوكرانيا بالفعل عملية خصخصة المؤسسات الصغيرة وتعمل بسرعة على خصخصة المؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم ونرى أن هذا من شأنه أن يعزز تدفق الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر أحد دعائم عملية العولمة التي تميز نمو الاقتصاد العالمي اليوم.

وتضطلع أوكرانيا بإجراء إصلاحات كبيرة في تجارتها الخارجية بغية تحريرها وحتى تتسق مع القواعد والمعايير العامة. لقد ألغينا بالكامل نظام عدم الخضوع للتعريفة الجمركية، كما ألغينا كلية نظام أوامر وعقود الدولة، ونعمل على إنشاء نظام أساسي جديد لقواعد التعريفة الجمركية. وبالإضافة إلى ذلك نعمل على إصلاح نظام الشهادات والتوحيد القياسي. ونولي أهمية خاصة لإصلاح القطاع الزراعي والإسراع في عملية إصلاح الأراضي وإعادة هيكلة المؤسسات الزراعية الصناعية والعمل على خصخصتها. ونولي أهمية كبيرة للدعم العملي لتدابير الإصلاح التي اقترحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويتمثل أحد العناصر الهامة في البرنامج الاقتصادي للحكومة في التمويل الخارجي السليم وبصفة خاصة ما يحقق توازنا في ميزان المدفوعات.

إن أوكرانيا تتحرك اليوم بنشاط صوب الاندماج في أوروبا، وتتعاون في ذلك مع دول أخرى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وموقف أوكرانيا فيما يتعلق بالاندماج في الاتحاد الأوروبي يعتمد على فهمها بأن هذا الاندماج عنصر يعزز استغلال دولتنا وأمنها الاقتصادي واستقرارها السياسي واتساقها الاجتماعي ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة في البلاد.

إن بدء نفاذ اتفاق الشراكة والتعاون بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في ١ آذار/مارس ١٩٩٨ يعني أننا بدأنا مرحلة نوعية جديدة في تطور علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي. ونرى أن هذا سينعكس على نحو إيجابي على علاقاتنا الاقتصادية والتجارية ويعزز اعتماد تشريع في أوكرانيا يتفق مع قواعد الاتحاد الأوروبي.

وتحاول أوكرانيا أن تعطي زخما جددا للتفاعل على المستوى الإقليمي، كما أنها تشارك في أنشطة مجموعة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، وهي منظمة إقليمية أنشئت مؤخرا تعمل على تعزيز النهوض بالتعاون فيما بين بلدان المنطقة.

وفي أوائل أيلول/سبتمبر من هذا العام عقد في أوكرانيا مؤتمر دولي للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وضم المؤتمر ممثلين من أكثر من ٣٠ بلدا ولاحظ المشاركون في هذا المؤتمر أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة في العالم إلا إذا اعترفنا بحقوق وحريات كل مواطن على كوكبنا. ونرى أن التعاون المتبادل والتنمية ينبغي أن يستجيبا أساسا للمعايير الأساسية للمساواة والرفاه الاجتماعيين.

إن تنفيذ هذه التدابير الدولية، وبصفة خاصة الاجتماع السنوي للمصرف الأوروبي للإنعاش والتنمية في كييف واجتماع الدول الأعضاء في التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود في يالتا، يشهد لحكومة أوكرانيا بأنها شريك سياسي واقتصادي يعتمد عليه، كما أنه إشارة للبلدان الأخرى بسياستنا التي ترمي إلى الاندماج في النظام الاقتصادي الأوروبي والنظام العالمي.

وفي الظروف الحاضرة للعولمة، هناك حاجة لصون النتائج الإيجابية التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وللحيلولة دون المزيد من التهميش لأشد البلدان فقرا. إن الإتمام السريع لعملية الانتقال إلى اقتصاد سوقي سوف يكون له وقع إيجابي على تحقيق استقرار النظام الاقتصادي العالمي.

وفي هذا السياق، تكتسي المساعدة التقنية لتلك البلدان أهمية كبيرة، لا سيما نقل التكنولوجيا الحديثة بشروط تتسم بالأفضلية، كي يُكفَل وصول البلدان المذكورة للأسواق العالمية وجذب التدفقات المالية من تلك الأسواق ومساعدة هذه البلدان على أن تصبح مندمجة في النظام التجاري الاقتصادي العالمي.

لقد لوحظ مرارا في محافل مختلفة، أن نهاية المجابهة الأيديولوجية بين الشرق والغرب قد أوجدت في العالم حالة نوعية جديدة. فلا الدول الكبرى ولا الرابطات الإقليمية ولا حتى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة تستطيع أن تحل مشكلات عالمية من قبيل منع النزاعات والأزمات المالية الدولية، أو القضاء على الفقر وعلى الإرهاب الدولي والاتجار في المخدرات. فهذا أمر لن يتحقق إلا من خلال جهود مشتركة ومُنسقة من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وسيتطلب تكيفا مع الحقائق الجارية ومقدرة على حل المشاكل المعاصرة المعقدة.

إن الأمم المتحدة اليوم ضالعة في عملية إصلاح جذري تساندها أوكرانيا بنشاط. ونحن نلاحظ بارتياح أن بلدنا كان من ضمن الدول التي ساعدت على التعجيل بتلك العملية. وفي رأينا أن أهداف هذا الإصلاح الجذري للأمم المتحدة، ولا سيما لقطاعها الاجتماعي والاقتصادي، ينبغي أن تعكس عكسا سويا مصالح جميع البلدان والقارات، وأن تتضمن خطوات فعلية ونتائج ملموسة للناس في العالم كله.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أضم صوتي إلى أصوات المتحدثين الآخرين للإعراب عن تهاني وفدي على انتخاب السيد ديدييه أوبرتي رئيسا للدورة الثالثة والخمسين.

وأنتقل الآن إلى بند جدول الأعمال قيد النظر. إن عملية العولمة والترابط ليست ظاهرة جديدة، بل يمكن اقتفاء جذورها إلى عهد بعيد يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر. غير أن العولمة قد اتخذت اليوم شكلا جديدا. فظهر في هذه العملية لاعبان أساسيان جديدان. إذ توجد، في جانب، الشركات عبر الوطنية المسيطرة على الاستثمار والإنتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي. وتوجد، في جانب آخر، المؤسسات المالية الدولية التي تتحكم في عالم المال. ومما يميزها عن الشكل السابق للعولمة تزايد درجة الانفتاح وتنامي الترابط الاقتصادي وتعمق التكامل الاقتصادي فيما يجاوز الحدود الوطنية. ولكن في جميع الأشكال، فإن القوى الدافعة هي الرغبة في تحقيق أقصى قدر من الأرباح والتنافس، تبعا لذلك، في سوق يبدو آخذا في الانكماش.

وحيث أنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش منعزلا، فإن العولمة أصبحت ظاهرة لا مناص منها. ففي ظل العولمة وضعت البلدان سواء المتقدمة النمو أو النامية، في سلة وحيدة بصرف النظر عن اختلاف مستويات تنميتها، بينما يقال لنا إن العولمة من شأنها أن تفيد جميع البلدان، ويقال لنا، بصفة خاصة، إنه من المرجح أن تفتح العولمة فرصا جديدة كثيرة للبلدان النامية لتوسيع اقتصاداتها وتنويعها.

ولكن العولمة، كما ذكرت، مرتبطة بالتنافس. ونعرف جميعا أن التنافس معناه "البقاء للأصلح". وهنا موضع نشوء المشكلات الرئيسية، حيثما يبدأ ظهور عدم التساوي والطبيعة غير المتوازنة لعملية العولمة. ونقول، بصراحة، إن أول المستفيدين هم الذين يتحكمون في الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية. وهذا يجعل كثيرا من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا، مستبعدة وواقعة تحت تأثير عوامل خارجية لا تملك هي التحكم فيها.

إن العولمة وتحرير التجارة قد أسهما إسهاما كبيرا في نمو التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال. وقد أتاح ذلك، بدوره، تحسين التوزيع العالمي للعمالة وتخصيص المدخرات والاستثمارات. والواقع أنه يمكن أن يضاف إلى ذلك أن اختتام جولة أوروغواي قد أدى إلى خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحصص، مما زاد من إمكان وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق.

وعلى الرغم من الحجم العظيم للتجارة على النطاق العالمي، فإن تحرير التجارة لا يزال أمرا غير متوازن ويواجه تحديات كبيرة تعرقل تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، وذي نفع متبادل وقائم على تطبيق القانون. إن البلدان النامية لن تستطيع الاستفادة من جولة أوروغواي إذا تُركت كثير من الأحكام الرئيسية ذات الأهمية الخاصة لتلك البلدان بدون تنفيذ. وتتعلق الأحكام المذكورة بالصادرات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، بما فيها الصادرات في القطاعات التي أنجز فيها تحرير كبير للتعريفات الجمركية، والقطاعات المتميزة بنمو نشط للصادرات.

إن تقلص أهمية السلع الأولية في التجارة العالمية، مشفوعا بخسران في حصتها السوقية من الأسواق العالمية للسلع الأولية، يضع البلدان النامية في موقف ضعيف نسبيا فيما يتعلق بالاستفادة من العولمة. ومما يزيد الطين بله تقلص الموارد، لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تتاح للبلدان النامية. إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد نما، وهو آخذ في النمو إلى أرقام فلكية، ولكنه انتقائي جدا ويفتقر افتقارا شديدا إلى التوازن. والأنكى من ذلك أن قواعد نقل التكنولوجيا تحول الآن دون تمكن تلك البلدان من الأخذ بتكنولوجيات أحدث في سبيل تنميتها الذاتية. وفي النهاية، أحبطت الجهود التي بذلتها تلك البلدان في سبيل تصنيعها.

ولذا فمن الجلي تماما أن منافع الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال العولمة سوف تجنيها فقط البلدان التي وضعت الأسس اللازمة للتصنيع والتنمية. أما البلدان النامية الكثيرة، ذات المقدرة المنخفضة على الاستثمار فإن العولمة ستظل تجعلها عرضة لمزيد من التهميش. وفي هذه الظروف فمن الأمور المشجعة تسجيل الموقف الثابت لحكومة هولندا بشأن المساعدة الإنمائية للبلدان النامية. ويأمل وفدي أن تحذو هذا الحذو الإيجابي البلدان الأخرى المتقدمة النمو.

وكان للعولمة عواقب أخرى على البلدان النامية. فمن جراء قلة الدخل الناجمة عن ضعف إيرادات الصادرات، أصبحت تلك البلدان أشد اعتمادا على الاقتراض من الخارج للوفاء بالتزاماتها. ونتيجة لذلك أصبح الدين الأجنبي مشكلة أشد خطورة تؤثر فيما توفره الحكومات من خدمات اجتماعية لرعاياها. ففي تنزانيا مثلا، زاد مجموع الدين الملتزم به من ٧,٨ مليارات في ١٩٩٦ إلى ٧,٩ مليارات من الدولارات في ١٩٩٧. وتناقصت قدرة الحكومة على خدمة الدين الخارجي - مقيسة بالنسبة بين الدين والصادرات، على الرغم من أن حصائل التصدير قد تزايدت في السنوات الأخيرة. والواقع أن معدل نمو الدين الخارجي قد نزع إلى أن يفوق معدل نمو الصادرات. وعلى الرغم من جهود الحكومة للوفاء بالتزاماتها الخاصة بالدين الخارجي، فإن كتلة الديون الباقية بدون سداد لا تزال تتراكم. فرفع ذلك من مؤشر تكاليف المعيشة، مما جعل حياة كثير من مواطنينا معرضة لأخطار شديدة. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن عدد الفقرا قد زاد أيضا. إن قضية الديون تحتاج إلى معالجة جادة.

وثمة ضرورة لأن يستنبط المجتمع الدولي آلية لبحث القضايا المختلفة الناشئة عن تنامي التكافل. ويجب أن تراعي هذه الآلية احتياجات البلدان النامية إذا كانت لها أن تستفيد من العملية؛ وإلا كان هناك خطر حقيقي بأن تشهد البلدان النامية حالة استبعاد، ولذا يتواصل تهميشها. وإذا حدث هذا فسوف تتضاءل فرصها في التنمية، بينما تزداد الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، اتساعا بما يضر بالسلام والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥.